الاحتلال مستمر في حملة اعتقالاته

«30

نشاط إماراتي تنموي مكثف بالضالع اليمنية

«31

تميم إلى طهران.. اللعب علناً ك «مخلب قط» للتآمر

بن جاسم مدبّر مؤامرة تقسيم السعودية

سيناريوهات فك ارتباط الريال والدولار

صفقات الدوحة المليارية لشراء المواقف دليل فشل جديد

الإمارات: ملتزمون بأمن الخليج واستقراره

■ أبوظبي - البيان

شدّد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، على وحدة مصير دول الخليج العربي قولاً وفعلاً، مؤكداً بمناسبة ذكرى احتلال العراق للكويت، التزام دولة الإمارات قيادة وشعباً بأمن الخليج العربي واستقراره.. وبالتزامن، كشفت قطر عن نواياها المبيتة تجاه مجلس التعاون الخليجي، وباتت تروج إلى أن مصير ومستقبل المجلس في خطر، بحسب تصريحات وزير دفاعها خالد بن محمد آل عطية.

وفي تغريدة على حسابه في تويتر أكد قرقاش: «التزام الإمارات قيادة وشعباً بأمن الخليج العربي واستقراره العمود الفقري لمنهجنا، في كل مفصل كان موقفنا ثابتاً وواضحاً، مصيرنا واحد قولاً وفعلاً». وفي تغريدة أخرى قال قرقاش إنّ يوم 2 أغسطس مثّل امتحاناً لوحدة الخليجيين، مضيفاً: «امتحن 2 أغسطس الخليج العربي في أمنه واستقراره، ووقف متحداً بحجم الأزمة، نتذكر الملك فهد وإخوانه، وندرك أن في الموقف الجماعي بقاءنا وازدهارنا».

وفي تغريدة اخرى اشاد قرقاش بالكاتبة سوسن الشاعر التي برزت في أزمة قطر بحضورها وعقلها ومنطقها، وأردف «هنيئا لنا جميعا هذا الصوت الرزين وسط ضوضاء السقوط وضجيج الإبتذال».

حمى الصفقات

إلى ذلك اجتاحت حمى عقد الصفقات المليارية «تنظيم الحمدين»، عقب الفشل الذي لازم تحركاته الدبلوماسية في العواصم الغربية، في محاولة «خرقاء» لشراء المواقف، وعقد التنظيم الذي أصيب بسعار جمع الأسلحة والجنود وتكديسهما في الدويلة الصغيرة، صفقة بقيمة 5 مليارات يورو لشراء سبع قطع عسكرية بحرية من إيطاليا. وبالتزامن كشف وزير الخارجية الأميركي ريك تيلرسون عن عزمه إيفاد دبلوماسيين رفيعين للمنطقة، في إطار السعي لإنهاء الأزمة القطرية التي أفشلت الدوحة جميع المساعي الهادفة لحلحلتها.

وفي ظل مواقفها الهادفة لزعزعة المنطقة واستقرارها، أصيبت الدوحة المتحكم فيها من قبل «تنظيم الحمدين»، بحمى عقد الصفقات المليارية، ظناً منها أنها ستؤثر في مواقف المجتمع الدولي الرافض لسياستها الداعمة للإرهاب، وأملاً في تليين مواقف الدول التي تعقد معها الصفقات، والتي دعت الدوحة في أكثر من مناسبة إلى الكف عن دعم الإرهاب، وأعلنت قطر توقيع صفقة بقيمة 5 مليارات يورو لشراء سبع قطع عسكرية بحرية من إيطاليا. ولم يكشف عن تفاصيل الصفقة العسكرية مع إيطاليا ونوعية القطع. وكانت الدوحة وقعت مع بداية الأزمة اتفاقاً بقيمة 12 مليار دولار لشراء طائرات مقاتلة من طراز إف-15، من أميركا، غير أن الصفقة لم تمنع الرئيس الأميركي دونالد ترامب من وصف الدوحة بأنها «أكبر راع للإرهاب في العالم».

خلافات البيت الحاكم

واعتبر المتابعون للشأن الخليجي أن التخبط القطري يزداد مع مرور الوقت ويعكس حالة من الاضطراب في الموقف الرسمي، ويعمق القناعة بوجود خلافات عميقة في العائلة الحاكمة حول إدارة الأزمة وأسلوب الهروب إلى الأمام. وأشاروا إلى أن زيارة وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، إلى حاملة الطائرات الأميركية «USS Nimitz» الموجودة حالياً في مياه الخليج، ومرافقة قناة الجزيرة له، كانت تهدف إلى تجيير زيارة بروتوكولية عادية لا تحمل أي إشارات لصالح أن الموقف الأميركي داعم لها.

وواضح أن قطر من خلال الاحتماء بالوجود العسكري التركي على أراضيها، تلمح إلى أنها تستعد للخيار العسكري، ما يعني تجاوزها للحلول السياسية والدبلوماسية لأزمتها مع دول الرباعية التي أكدت أكثر من مرة أنها تلغي من حساباتها الحسم العسكري. في السياق أعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون انه طلب من مسؤولين اثنين، أحدهما الجنرال المتقاعد والمبعوث السابق الى الشرق الاوسط أنطوني زيني، العمل على إنهاء الأزمة الدبلوماسية في الخليج.

القبيسي تستعرض إجراءات ردع قطر عن تمويل الإرهاب

■ أبوظبي - وام

استعرضت معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي، الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، تجاه قطر، بسبب دعمها للإرهاب. وأكدت القبيسي أن دولة الإمارات تؤمن بأهمية التعاون الدولي للتصدي للجماعات الإرهابية، وضرورة اتخاذ تدابير صارمة وشاملة لمحاربتها من خلال استراتيجية واضحة وموحدة ومضاعفة الجهود للتصدي لها بشكل فعال والتأكيد على نبذ الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته وأياً كان مصدره.

وأوضحت أن الدين الإسلامي يقوم على التسامح والسلام ويحترم الأديان الأخرى وينبذ العنف ويرفض التشدد والتطرف ويقدر التنوع الذي يثري الثقافات والحضارات.

جاء ذلك خلال استقبال معاليها رئيس البرلمان في جمهورية تنزانيا جوب اندوغاي، والوفد المرافق، بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي في أبوظبي، وذلك بحضور أحمد بن شبيب الظاهري أمين عام المجلس، ومبارك ناصر مبارك سفير جمهورية تنزانيا المتحدة لدى الدولة.

واستعرضت معاليها مع الوفد الزائر الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، تجاه قطر، بسبب دعمها المتواصل لعناصر وجماعات متطرفة في بلدان عدة في المنطقة.. مشيرة إلى خطورة تمويل الإرهاب وتنظيماته وتوفير المأوى للعناصر والقيادات التي تحرض على العنف والتطرف والإرهاب.

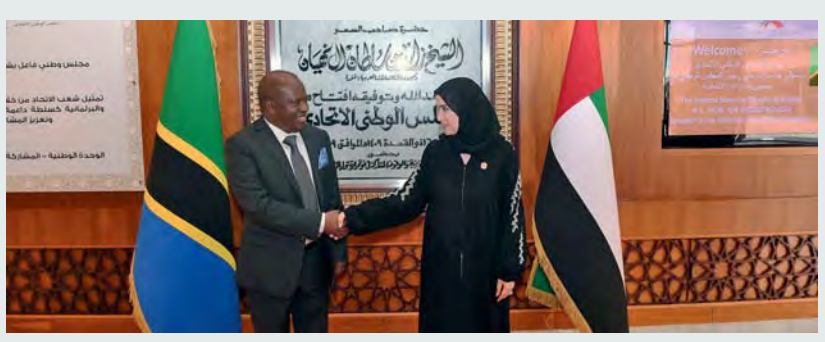

■ القبيسي تبحث مع رئيس البرلمان التنزاني القضايا الإقليمية والدولية | وام

حارقاً من ورائه جميع مراكبـــــــــه.. ومفضـــ

تميم إلى طهران.. اللعب علناً كـ «مخلـــ

أتراك وإيرانيون ومرتزقة أجانب لتأمين كرسيه أثناء غيابه عن الدوحة

■ الرياض، المنامة، تونس - البيان

انتهى الدور السري الذي كانت تلعبه الدوحة منذ أمد بعيد لصالح إيران في المنطقة، لتبدأ المجاهرة بدورها الجديد المرسوم لها، تدافع حيناً وتنفذ أحياناً، مخططات تخريبية تصب في مجملها في مصلحة النظام الإيراني، الذي يعد عداؤه للمنطقة العربية بوجه عام، والخليج العربي على وجه الخصوص، عداء استراتيجياً لا يتبدل ولا يتحول، غير أن «تنظيم الحمدين» ونظامه، أعماهما البحث عن النفوذ ودفعهما التعطش للتصدر والقيادة، عن خطر الابتلاع الإيراني الداهم والمنظور من الكثير من المحللين والعارفين بمنهجية التفكير الإيراني، وارتضيا أن يكونا كـ «مخلب قط» لتنفيذ أجندة نظام الملالي.

وأعلن التلفزيون الرسمي في طهران، عن مشاركة تميم بن حمد في مراسم تنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران لولاية ثانية، بعد غد السبت، وهذه أول زيارة يؤديها تميم إلى طهران منذ تنصيبه أميراً للبلاد، في يونيو 2013، وهي تأتي في ظل الأزمة التي تعيشها الدوحة، بعد قرار مقاطعتها من قبل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، التي سبق أن دعت النظام القطري إلى تخفيض مستوى علاقاته مع نظام الملالي في طهران.

توقيت

ويرى المراقبون، أن زيارة تميم المنتظرة إلى طهران، تدخل في إطار سعيه إلى قطع جميع خطوط الرجعة إلى البيت الخليجي والعربي، وإعلان دور بلاده الذي كانت تلعبه سراً في المنطقة، حيث سيكون كمن يحرق من ورائه جميع مراكبه، خصوصاً بعد انكشاف طبيعة التحالفات القائمة بين قطر وطهران في عدد من الملفات الإقليمية المهمة، كاليمن والعراق ولبنان وفلسطين، بجانب رمزية الزيارة من حيث التوقيت، كونها الأولى من نوعها التي سيؤديها تميم إلى وجهة خارجية، بعد الخطوة التي اتخذتها الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب ضد نظامه، ما يعني أنه سيعلن من خلالها عن ارتمائه الكامل في أحضان نظام الملالي.

حراسة الحكم

ويرجح المراقبون أن يكون تميم قد ترك لتركيا وإيران تأمين كرسيه بعد مغادرته البلاد، من خلال قواتهما العسكرية والأمنية الموجودة على الأرض، التي تتولى حراسة بلاط الحكم، علماً بأن مئات المرتزقة تم استجلابهم من دول عدة، للسيطرة على الوضع في حال تسجيل أي تململ داخلي من قبل العناصر الأمنية والعسكرية المحلية، التي لم تخفِ غضبها من إخضاعها المباشر لقيادات أجنبية.

وبحسب مصادر مطلعة من داخل الدوحة، فإن تميم تلقى بعض النصائح بإلغاء زيارته إلى طهران، حتى لا تضاف إلى لائحة أخطائه الاستراتيجية في العلاقة مع البيت الخليجي، ولكن النظام القطري، يبدو أنه اختار الكشف عن جميع أوراقه، ومنها ورقة التحالف المصيري مع إيران، التي كان يحاول إخفاءها وإدارتها من تحت الطاولة أو من وراء الستار، إلى أن ظهرت للعلن، لتؤكد أن حكام الدوحة كانوا يقومون بدور ممثل نظام الملالي الخفي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي والجامعة العربية.

وبينما تحدثت تقارير إعلامية عن اتجاه قطر لاستقبال قاعدة عسكرية إيرانية على أراضيها، علمت «البيان» من مصادر دبلوماسية عربية، أن الدوحة ستكتفي بعناصر الحرس الثوري الإيراني، التي باتت جزءاً من منظومة تأمين النظام، وخاصة في ما يتعلق بالحراسات الشخصية للأمير، بينما تم تسريب موضوع القاعدة الإيرانية، كمحاولة للضغط على الإدارة الأميركية، حتى تتدخل لفائدتها وتساعدها على تجاوز حالة العزلة التي تمر بها، وأضافت المصادر أن تنظيم الحمدين، أراد أن يقول للإدارة الأميركية: نحن حلفاؤكم، وإذا لم تساعدونا، فإننا سنضطر للتعاون الأمني والعسكري مع طهران، القادرة على حمايتنا.

تحالف قائم

وأبرزت المصادر أن قطر وإيران كانتا قد وقعتا في أكتوبر 2015، اتفاقاً أمنياً عسكرياً، حيث التقى في أكتوبر 2015، قائد حرس الحدود الإيراني، قاسم رضائي، بمدير أمن السواحل والحدود في قطر، علي أحمد سيف البديد، وأمضيا اتفاقاً لـ «حماية الحدود المشتركة» بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعاً، سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015، وشمل الاتفاق الأمني العسكري «إجراء تدريبات عسكرية مشتركة» أيضاً، في إطار ما سبق أن رحبت به الدوحة من مقترح إيراني بتشكيل «منظمة دفاعية أمنية إقليمية»، علماً بأن الاتفاق الأولي على التحالف الأمني والعسكري والتعاون بين الحرس الثوري الإيراني والجيش القطري، تم في 23 ديسمبر 2010، أثناء زيارة أمير قطر السابق إلى طهران، والتقائه بالمرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، الذي تلته زيارة أداها وفد عسكري تابع للقوة البحرية للحرس الثوري، بقيادة الأميرال محمد شياري، وبرئاسة علي رضا ناصري قائد المنطقة الرابعة للقوات البحرية للحرس الثوري، إلى الدوحة، للتفاوض حول صيغة التحالفات مع الجانب القطري، الذي كان ممثلاً في عبد الرحمن السليطي، نائب القائد العام للقوة البحرية.

ذات المصادر أشارت إلى أن نظام تميم يتماهى مع نظام الملالي في حقده على المملكة العربية السعودية، وهو ما يتبين بالخصوص في دعمه للحوثيين باليمن، وللجماعات الإرهابية الطائفية في شرقي المملكة، وللمليشيات الشيعية المتشددة في العراق، وكذلك للجماعات الإرهابية في البحرين، مردفة أن الدوحة أعادت فتح جسور التواصل مع حزب

الإعلام الغربي: سجل قطر الطويل في تمويل الإرهاب لا يجوز التساهل حياله

تصرفات الدوحة ينبغي أن تثير قلق أميركا

لوك كوفي: قطر تحاول دائماً الجمع بين الأمر ونقيضه

■ دبي - البيان

دعا مدير مركز أليسون للسياسة الخارجية بمؤسسة هيرتاج، لوك كوفي، إلى عدم تجاهل سجل قطر الطويل في تمويل الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة، مطالباً بمحاسبتها وعدم ترك الأمر يمر مرور الكرام، بجانب التأكد من التوصل إلى وقف تام لكل تصرفاتها الشائنة على مدى السنوات السابقة. وحذر لوك كوفي، من إجادة قطر اللعب على الحبلين، مشيراً في الوقت ذاته إلى عدم إيفائها بالتزاماتها في السابق، مشيراً إلى أن تصرفات قطر يجب أن تثير قلق الولايات المتحدة بقدر إثارتها لجيرانها العرب.

وأفاد الكاتب في مقال نشر في مجلة مركز نيكسون «ناشونال انترست»، أن العديدين في الغرب يجدون صعوبة في فهم لماذا المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين ومصر، قررت قطع العلاقات مع قطر في المقام الأول، مع دخول النزاع شهره الثاني من دون نهاية في الأفق.

وفيما يشير إلى إحدى النظريات الشائعة، بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، هو من يتحمل المسؤولية عن ذلك بطريقة أو بأخرى، يقول إنه يجد هذه النظرية غير منطقية على الإطلاق، ذلك أن الاحتكاك بين قطر وجيرانها، يعود إلى سنوات خلت، وأن بذوره تم زرعها في عام 1995، عندما تولى حمد بن خليفة آل ثاني العرش في قطر من أبيه في انقلاب غير دموي، وإطلاق قناة الجزيرة، أثناء عهده، والتي باتت الآن مصدر هلاك للعديد في المنطقة، عدا عن أن حمد أيضاً مقرب كثيراً من أحد القادة الروحيين الرئيسين لجماعة الإخوان، رجل الدين المولود في مصر، يوسف القرضاوي، فيما البحرين ومصر والسعودية والإمارات، قامت بحظر هذه الجماعة ووصفتها بمنظمة إرهابية.

ويفيد الكاتب أن التوترات بين حمد وجيرانه احتدمت في أعقاب «الربيع العربي» في عام 2011. وأن دعمه المتواصل لجماعات مثل الإخوان، زعزع استقرار العديد من بلدان الخليج العربي. وعندما تنحى عن العرش في عام 2013 لابنه تميم بن حمد آل ثاني، أمل كثيرون في المنطقة أن تعود قطر إلى الصف الخليجي، وهذا لم يحدث، بل دخل تميم بعد أشهر من صعوده إلى العرش في مواجهة دبلوماسية مع

سعود القحطاني يكشف محاولات الجزيرة إفشال اللقاء الأول لترامب ومحمد بن سلمان

«خلايا عزمي» حاولت ضرب القوة الناعمة السعودية

■ الرياض - وكالات

كشف المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الدراسات والشؤون الإعلامية، سعود القحطاني في (#كشف_حساب3) الستار عن سياسات السلطة القطرية في الماضي تجاه السعودية، ومحاولة «تنظيم الحمدين» و«خلايا عزمي» ضرب القوة الناعمة في المملكة بشتى الطرق، كاشفاً أن الجزيرة حاولت عبر تقارير في منصتها الانجليزية التشويش على زيارة الأمير محمد بن سلمان الشهيرة إلى أميركا التي أعقبت تنصيب الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

سياسة قديمة

وذكر أن هذه السياسات بدأت منذ أيام المنتديات وحتى اليوم في مواقع التواصل إذ تقوم «خلايا عزمي» بتقسيم المجتمع السعودي إلى تيار علماني أو تكفيري وتهاجم الشخصيات السعودية التي لم تنجح قطر باستقطابها بالطرق التي أشار لها تركي الدخيل في مقال له بالشرق الأوسط. وأضاف القحطاني أن خلايا عزمي سعت لتصنيف قناة العربية بأنها قناة صهيونية، والترويج لمصطلح قناة «العبرية» بشكل كبير واستخدمت أيضاً المستقطبين الحركيين على عكس وصفهم لقناة الجزيرة بقناة النضال والدفاع عن حقوق الفلسطينيين لضرب المارد الإعلامي السعودي الذي يخشون تسيده للمشهد الإعلامي العربي.

وذكر القحطاني في سلسلة تغريدات عبر حسابه في تويتر أن من المضحكات المبكيات أن شمعون بيريز زار الجزيرة في تصوير متداول مع «تنظيم الحمدين» كما أن ضيوفهم الإسرائيليين يظهرون بشكل دائم فيها ومع ذلك انجرف كثير من السعوديين لذلك -للأسف- معظمهم بحسن نية وبعضهم تمكنت السلطة القطرية من شرائه بشكل مباشر أو غير مباشر وأضاف أنه قد يذكر الأسماء لاحقا. كما أنفقت السلطة القطرية المليارات في مشروعها لشراء الذمم، وهذا أمر مثبت بالأدلة، وقد تم تنبيه السلطة القطرية مراراً لذلك، ولكن السلطة القطرية استمرت في انتهاج سياسة الكذب والإنكار تارة، والبكائيات وادعاء أنها غلطة أو أمر غير مقصود تارة أخرى.

فبركة اعلامية

وأضاف القحطاني أن «من الأمور القريبة التي لا يمكن أن ينساها شخصيا ما قامت به الجزيرة يوم وصول الأمير محمد بن سلمان للولايات المتحدة لمقابلة الرئيس ترامب وكانت الزيارة كما تعلمون في ظل شحن إعلامي كبير وأن موقف الرئيس ترامب والسياسة الأميركية ستكون عدائية تجاه السعودية وخاصة في موضوع جاستا. فور وصولنا للولايات المتحدة فوجئت بأن قناة الجزيرة الإنجليزية تبث تقريراً على رأس كل ساعة يزعم دعم السعودية للإرهاب والتطرف ويدّعي تورط الحكومة السعودية في أحداث 11 سبتمبر، وتسببها بمعاناة أسر الضحايا، مشيرا لدعم الحكومة السعودية لما يصفونه بالتيار الوهابي»، مضيفاً أن قناة الجزيرة كانت «تكرر بشكل مستمر ما قاله الرئيس ترامب عن قانون جاستا، وأن أسر الضحايا والشعب الأميركي ينتظرون تفعيله»، سارداً التفاصيل بقوله «كانت مفاجأة بالنسبة لي فاتصلت بسيف بن أحمد آل ثاني وأخبرته عن الموضوع وأننا كنا ننتظر منهم الدعم وليس ما حصل فوعد بإيقافهم خلال دقائق».

وزاد «وشهادة حق فقد كان متحمساً وممتعضاً مما حصل، وبعد ثلاث ساعات اتصلت به مجدداً بعد أن لاحظنا تزايد الحملة ولم يرد على الاتصال!»، «اتصل بي بعدها وقال: إنه لم يتمكن من الوصول ليتيم المجد» ولا لوالده، فقلت له: منذ أن بدأ التنسيق بيننا منذ شهرين وأنت تتصرف مباشرة بكل ما يخص قناتي الجزيرة العربية والإنجليزية!»، مضيفاً أنه قام بتذكيره قائلا «حين كنت يا سيف بالرياض وظهر موضوع سلبي وأخبرتك، اتصلت بنفسك على غرفة الأخبار وأمرتهم بالتوقف فوراً حالاً، وأكثر من مرة اتصلت بك وتم التصرف في غضون دقائق! فلماذا الآن يجب أن تأخذ توجيه؟ كان رده مرتبكاً ولم أفهم منه شيئاً حقيقة!»، وأوضح القحطاني «أرسلت له بعدها بالواتس آب رابط موضوع وتقرير تلفزيوني بثته قناة وموقع الجزيرة ولم أعلق، وقال: سأتصرف حالاً!».

حملة فاشلة

وشدد على أنه «بالطبع لم يحصل شيء، واستمرت الحملة طوال الزيارة، وبعد عودتنا اتصل بي وقال: إنه تمت إحالة موظفي قناة الجزيرة الإنجليزية للتحقيق!، قلت له: الوقت فات والضرر حدث، فرد علي برد غريب وهو أننا بالسعودية لم نعمل شيء ضد مغرد سعودي قال: إنه من الاحساء، وتكلم عن قاعدة العديد»، فقلت له: يا أخ سيف هناك فارق بين مغرد يعبر عن رأيه الشخصي، وبين مؤسسة إعلامية تدار من الحكومة بشكل مباشر.

■ «خلايا عزمي» على الإنترنت حاولت تقسيم المجتمع السعودي | ارشيفية

تحريض

قال القحطاني؛ في سلسلة تغريداته: «هل تذكرون الحملة الشرسة التي قامت بها قناة الجزيرة ضد السعودية عبر استضافتها رموز قادة ما يسمّى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الرسالة الرئيسة التي كانت تبثّها مفادها: إن خروج (الكفار) شرط ضرورة لإيقاف ما وصفته بـ(العمليات الجهادية) في السعودية! وكان تركيزهم الهائل على وجود القوات الأميركية في قاعدة الخرج، ووجّهوا المنشقين السعوديين بالخارج لتكثيف خطابهم الإعلامي حول ذلك».

...لاً موالاة أعداء شعبه

...ب قط» للتآمر الإيراني

اللـه اللبناني وقادت منذ أيام مفاوضات بينه وبين جبهة النصرة الجناح السوري لتنظيم القاعدة المدعوم من قطر.

وبحسـب المراقبيـن، فـإن ما يجمع قطر مـع إيران، وخاصة ضمن اسـتراتيجيات دعم الإسـلام السياسي في المنطقة، أكبر من أن يتم تجاوزه بسـهولة، نظراً لطبيعة العلاقات التاريخية بين نظـام الملالي وجماعة الإخوان، وللتفاهم القائم بين البلدين حول الاسـتفادة من تنظيم القاعـدة الـذي سـبق أن احتضنته إيران بعـد الاحتلال الأميركي لأفغانسـتان في عـام 2004، قبل أن تعيد قطر تدويـره في إطار تحالفي مع الإخـوان، وخاصة في ليبيا ومصر والعراق واليمن.

توافق

يضـاف إلـى ذلـك، توافـق غيـر مباشـر بين الطرفيـن حول إدارة الجماعات الإرهابيـة فـي المنطقة، فبينما تسيطر قطـر علـى جماعـات الإرهاب السني، تسيطر إيـران علـى جماعـات الإرهـاب الشـيعي، مع بعـض التداخـلات في ما يخص علاقات إيران الشيعية ببعـض جماعـات الإرهاب السني، وقطر السنية ببعض منفستو.

ويشـير المراقبـون إلى أن الزيـارة تعد تأكيـداً على التسـريبات التـي أنكرتهـا الدوحة، ولفتـت إلى أن كل تصرفـات «تنظيم الحمدين» ما بعـد الأزمة، تعد تنفيذاً واضحاً لما ورد في تلك التسـريبات التي أعلن من خلالها تميم «منفسـتو» الدوحة في السياسـة الخارجية، وقال خلالهـا إن بلاده نجحت في بناء علاقات قوية مع أميركا وإيـران في وقـت واحد، نظراً لما تمثلـه إيران من ثقل إقليمي وإسـلامي لا يمكن تجاهله، وفـق تعبيره، زاعماً أنه ليـس من الحكمـة التصعيد معها، خاصـة أنها قوة كبرى، تضمن الاسـتقرار في المنطقة عند التعاون معها، ومعتبراً أن حزب الله حركة مقاومة، وبعد سـاعات، أنكر نظـام الدوحة أن يكون تميم قد أدلى بتلك التصريحات، زاعماً أن وكالـة الأنباء الحكومية التـي نقلتها، تعرضت للاختراق والقرصنة.

تعاون

وفي 10 يونيو الماضي، نقلت وسـائل إعلام إيرانية عن مسـاعد الشؤون الاقتصادية لمحافظ بوشهر، سعيد زرين فر، قوله: «سـيتم تخصيص ميناء بوشـهر كمركز للتبادل الاقتصـادي بين إيران وقطر». وأضاف زرين فر في حينه، أن «زيـارات مكثفـة قام بها تجار إيرانيـون من محافظة بوشهر لدولة قطر»، بعد قرار قطع العلاقات معها، مشيراً إلـى أن ضرورة تعزيز التبادل الاقتصادي بين البلدين في الآونة الحالية.

وفـي 16 يونيو الماضي، وجّه الرئيس الإيراني حسـن روحاني، رسـالة شـفوية إلى أميـر قطر، عن طريق حسين جابري أنصاري مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية، خلال لقاء جمعه بوزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ولم تتم الإشـارة إلى فحوى أو مناسـبة الرسـالة، التي جـاءت بالتزامن مع القـرار بمقاطعة قطر من قبل الدول الأربـع الداعية إلى مكافحة الإرهاب، غير أن مصادر ديبلوماسـية، أكدت أن الموفد الإيراني نقل دعم ومسـاندة حكومة بلاده للنظام القطري، واسـتعدادهـا لتوفيـر حاجياتـه الأمنيـة والتجارية والاقتصادية، كما أكد توفير المـواد الغذائيـة لقطـر، وتخصيـص مرافـئ وخطوطـاً بحريـة وجويـة مـن أجـل ذلـك.

وفـي 25 يونيو الماضي، أبدت الدوحة اسـتعدادها لتطويـر العلاقات مع طهـران، في اتصال هاتفي، أجراه الرئيـس الإيراني حسـن روحاني، مع أميـر قطر، الذي أعرب «عن تقديره لدعم إيران حكومة وشـعباً لقطر»، مشـيراً إلـى «أن العلاقـات بيـن البلدين كانـت دوماً متناميـة ومتينة»، و«أبدى اسـتعداده لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في شـتى المجالات، والتعاون من أجـل حل قضايا العالم الإسـلامي»، وفـق وكالة الأبناء الرسمية الإيرانية.

خيانة معلنة

ودخل روحاني، على خط الأزمة بما يؤكد عمق العلاقات التآمرية بين البلدين، مؤكدا وقوف بلاده حكومة وشـعباً إلى جانب حليفته قطر، مشـدداً على أن سياسـة طهران مبنيـة علـى تطوير العلاقـات مع الدوحـة، ولفت إلى أن «مسـاعدة اقتصاد قطـر وتطوير العلاقـات، وخاصة بيـن القطاعيـن الخاصين فـي البلدين، من شـأنهما أن يكونا من أهدافنا المشـتركة»، مشيراً إلى وقوف طهران إلـى جانب قطر حكومة وشـعباً، متابعـاً أن «الضغوط والتهديـات والحظر، لا يمكنها أن تكون أسـلوباً صحيحاً لحل الخلافات»، وفق تعبيره، ولم يخف الرئيس الإيراني غيرتـه علـى حليفه القطـري، حيث نُقل عنـه قوله إن «الاجراءات ضد قطر أمر مرفوضة».

وفـي 21 يوليـو الماضي، توجـه تميم بالشـكر إلى «كل من فتح لنا أجـواءه ومياهه الإقليمية، حين أغلقها الأشقاء»، وفق تعبيره، في إشارة إلى إيران.

ضـرورة الوقف الفوري لهـذا الأمر، حيث مـن المعروف أن قطر توفـر موارد كبيرة لحركـة حماس، التـي تعتبرهـا الولايات المتحـدة منظمـة إرهابية، كمـا الاتحاد الأوروبي وغيره.

دور مشبوه

ويشـير إلـى أن قطر دعمـت أيضاً بعض الجماعات الشائنة في سـوريا، مثل أحرار الشام، التي لديها علاقات وثيقة مع تنظيم القاعـدة، وأقرب إلـى الديـار الأميركية، خالد الشـيخ محمد، العقل المدبر لهجوم الحادي عشر من سـبتمبر، الذي عاش في قطر تحت حماية الأسرة الحاكمة من عام 1992 إلى عام 1996.

ويؤكد الكاتب أن كل هذه الممارسات، لا بـد أن تثيـر قلق البلـدان العربية التي تقـوم بمقاطعة قطـر الآن، كما ينبغي أن تثير قلق الولايات المتحدة أيضاً.

ويشـير إلى أن قطر تحاول مع ذلك أن تجمع بين الأمر ونقيضه. فهي تسـتضيف قاعدة عسكرية أميركية رئيسة، ما يجعلها شـريكاً هاماً لأميركا في المنطقة، لكن لا ينبغي بسـبب ذلك أن تمنـح جواز مرور مجاني على سـجلها الطويل من الأنشطة المزعزعة للاسـتقرار في الشـرق الأوسط، وهو يرى أنه لـم يفُت الأوان بعد في أن تسـتدير قطر وتبرهن على أنه يمكنها أن تلعب دوراً بناء ومسـتقراً فـي المنطقة، حسب قوله، داعياً إلى امتناعها عن تمويل الجماعـات الإرهابيـة في ليبيا وسـوريا، ومؤكـداً ضرورة غياب التسـامح التام مع مثل تلك النشاطات الشائنة.

ويؤكـد الكاتب أن الاسـتقرار الإقليمي والتضامـن العربـي فـي وجـه العدوان الإيراني، لهما أهميـة للولايات المتحدة. وأنـه لفتـرة طويلـة، فـإن العديـد من الإجـراءات القطرية كانت غير مؤاتيه، بل مضـرة بالمصالح الأميركيـة في المنطقة. ويلخـص أن الرئيس ترامب لم يكن سـبباً لهذه الأزمة الحالية، لكن القيادة الأميركية يمكنها، بل وينبغي عليها، المسـاعدة في التوصـل إلـى خاتمة لهـا، بطريقة تخدم المصالـح الوطنيـة لأميـركا وحلفائها الفعليين في المنطقة.

جيرانه.

دعم الاخوان

أمـا النقاط الرئيسـة العالقـة وفقـاً للكاتـب، فكانت دعمه لجماعة الإخوان في مصر، وهو ما دفع السعودية والإمارات والبحرين، لاستدعاء سفرائها في مـارس 2014، وقـد دام النزاع لعـدة أشـهر، ولـم يحـل إلا عندمـا وقع الأميـر على اتفاق سـري يلزم قطر بتغيير المسـار. ويؤكـد الكاتب أنـه بعد ثلاث سـنوات، ومع الإعـلان عن هذا الاتفاق، بتنا نعلم أن قطر لم تفِ بالتزاماتها أبـداً.

أما سـبب آخر للتوتـرات الماثل، بحسب الكاتب، هو الدعم المستمر لقطر للجماعات الإرهابية، حيث كان قطريـون أثرياء لفترة طويلة يمولون منظمات إرهابية في أنحاء المنطقة، فيما يبدو أن الحكومة القطرية كانت تغـض الطـرف عن ذلـك. ودعا إلى

زايد الشامسي: حماية الأمن القومي بند يُسقط دعاوى قطر

منظمة التجارة ستحيل شكوى قطر للدول الأربع

■ الشارقة ـ البيان، وكالات

أكـد رئيـس جمعيـة الإمـارات للمحاميـن والقانونييـن، المحامي زايد الشامسـي، أن لجوء قطر إلى المنظمات الدولية كمخرج لأزمتها دليل على اليأس والفشل السياسي فـي إدارة أمور البلاد، ولا شـك أن النظـام في الدوحة لـم يدرك بعد أن لا جدوى مـن كل الحلول التي تبعـد عـن وقـف دعـم الإرهاب الكلي والعودة إلى الصف الخليجي الواحد، موضحاً أن العجز السياسي عند قـادة قطر بـات واضحاً، وإلا كان لا بـد لهم وبقليل من المعرفة إدراك أن شكواهم لمنظمة التجارة العالمية لن تجدي نفعاً.

وأوضـح الشامسـي أن «قطـر تقدمـت بدعوى لمنظمـة التجارة العالمية، تفيد بأن إجراءات الدول المقاطعة قد أثـرت على تجارتها، وأول ما سـتقوم به المنظمة وفق قوانينها هو إحالة الشـكوى للدول المعنيـة للإجابـة عنها فـي مدة مقدارها 60 يوماً وهو إجراء روتيني، ولا يعنـي ذلـك قبـول الشـكوى موضوعـاً -لأننا لا زلنـا بالإجراءات الشكلية- وفي هذه الحالة يتوجب على الـدول المقاطعـة أن تجيب المنظمة لتشـرح الأسباب الموجبة لموقفها من الدوحة، وهنا ستسقط الشـكوى حتماً مـع أول البنـود المتعلقـة بمسـببات المقاطعـة وهـي المسـاس بالأمـن الوطني والقومـي، ودعـم قطـر للإرهاب بالمـال واحتضانهـا علـى أراضيها شخصيات إرهابية، وهذا بحد ذاته أسباب كافية تمنح الشرعية للدول المقاطعة في قراراتها».

وأضـاف الشامسـي أن «تدويل قطـر لأزمتهـا محاولـة يائسـة وبائسـة وقد يضرها أكثـر، لثبوت دعمهـا للإرهاب بالمـال والإعلام والسـلاح». وقـال رئيـس جمعية الإمـارات للمحاميـن والقانونيين إن «المنظمـات الدولية لا تتدخل فيما يخص السيادة والأمن الوطني للـدول، ويتضـح ذلـك مـن قرار منظمـة الطيـران الدولـي (ايكاو) عندمـا رفضت شـكوى قطر حول مقاطعة طيرانها، معتبرة ذلك شأناً سـيادياً للدول وحقاً مـن حقوقها المكفولة دولياً للحفاظ على أمنها واستقرارها».

الشهري: إيران وقطر معنيتان بإدامة الحرب في اليمن

خلق اقتصاد مواز ودعم متواصل للانقلابيين

■ الرياض ـ البيان

أكد الخبير العسكري العميد حسن الشـهري، أن إيران وقطـر معنيتان بإدامـة الحـرب في اليمـن وخلق اقتصاد مواز لاقتصاد الدولة اليمنية. وشدّد الشهري على أن إيران تدعم ومنذ سـنوات طويلـة الانقلابيين الحوثييـن بالسـلاح والمـال والمخدرات، وأن جنود الميليشيات يذهبون إلـى المعركة وهم تحت تأثير هذه المخدرات.

ولفت الشـهري إلـى أن الحرس الثـوري يملـك إمكانيـات هائلـة بسـيطرته على نحـو 50 في المئة من موانئ إيران وما يمتلك من بنية تحتية وأسـاطيل كاملة، مشيراً إلى أن قوات التحالف العربي والقوات الدوليـة ضيّقـت الخنـاق علـى التهريـب فـي بحر العـرب وخليج عدن وبحـر عمان والبحـر الأحمر سـابقاً، إلا أن ميناء الحديـدة لا يزال رافـداً في ظل غيـاب الرقابة واسـتغلال التصاريـح التي تسـلّم للدول والمنظمات.

وكانـت تقارير قد كشـفت عن حقيقـة الـدور الخبيـث لقطر في الأزمة اليمنيـة، فإلى جانب دعمها للعناصر الانقلابية سراً، عملت على تقديـم الدعم للجماعات المتطرفة وحـزب الإصـلاح الفـرع اليمنـي لجماعـة الإخـوان لتقويض جهود التحالف العربي.

ووفـق التقاريـر فـإنّ الدوحة منحت قيـادات في حزب الإصلاح فللا سـكنية على أراضيهـا، مقابل العمـل لصالحهـا وتنفيـذ أجندتها السياسية ومخططاتها تجاه المملكة العربية السعودية، وأنّ الشخصيات التي تسلمت تلك العقارات الفارهة فـي قطر، يتجـاوز عددها الأربعين شـخصية، معظمهـم مـن قيادات حزب الإصلاح، أي الإخوان.

وتهـدف قطـر من خـلال هذه الخطـوة إلى إحـداث اختراق لأي توافق بين القوى السياسية وعرقلة أي حل سلمي ينهي الحرب .

وعلـى الصعيـد العسـكري في الأزمـة اليمنية، سـعت قطـر إلى تقديم دعم لقيادات حزب الإصلاح العسـكرية، بهدف السـيطرة على مشـهد الحرب في مناطق ينشـط الحـزب فيهـا، خصوصـا بعـض محافظات الشـمال، وتنفيذ أجندة ورغبة الدوحة.

ووفق وكيل وزارة الإعلام اليمنية عبده المغلس فـإنّ حزب الإصلاح يمنع مشاركة الآخرين في الحرب، وعمل علـى مضايقة الشـخصيات العسـكرية الوطنيـة لإزاحتهـا من المشهد.

تداعيات الأزمة القطرية تضرب كرة الصالات

«تفنيش» الأجانب وخفض ميزانية الأندية بنسبة 80%

■ الدوحة ـ البيان

تعرضـت كرة قـدم الصـالات في قطـر لضربـة موجعة جـراء الأزمة الماليـة، وحالة التقشـف الحالية، وتحول تخفيض الميزانيات وتقليل الصـرف من أفـكار تناقـش خلف الأبـواب المغلقة إلى قـرارات يتم الإعـلان عنها رسـمياً، وبدأت هذه القرارات بلعبة كـرة قدم الصالات حيث تم تخفيض ميزانيتها بنسـبة 80٪ لتصبـح اللعبة تدار اعتباراً من الموسـم الحالـي بنسـبة 20٪ من الميزانيـة، التي كانت مخصصة لها في السابق.

وبحسـب منطوق القرارات التي أصدرهـا المكتب التنفيذي للاتحاد القطـري لكـرة القـدم وتحصلت «البيان» على تفاصيلها فقد أجرت الدوحة تعديلات كبيرة في أوضاع لاعبـي كـرة الصالات، وتـم تغيير وضعيـة اللاعبين من محترفين إلى هـواة، بجانـب إلغـاء كل العقود الحاليـة لكـرة الصـالات على أن تتولـى إدارة الصـالات بالاتحـاد إصدار التعاميم المنظمة لتسـجيل اللاعبين.

وتـم بموجـب القـرارات إحالـة جميـع وظائـف المدربين والمخصصـات إلى دوري تحت 23 سـنة وتوزيعها على الأندية وإقالة بعضهم خلال أسـبوع واحد، إضافة إلى تخفيض ميزانية الأندية السنوية من مليون ريال إلى 200 ألف فقط.

ووفقـاً لهـذه القرارات، سـوف يصبـح الدوري القطـري لكرة قدم الصالات اعتباراً من موسـم 2017-2018 مـن دون محترفين أجانب، كمـا أن اللاعبين المحليين سـيتم إلغاء كل تعاقداتهم وضمهم بقوائم لاعبين هواة بسـبب عـدم وجود ميزانية للأنديـة حيث إن الميزانية المخصصـة لا تفـي برواتب بعض المدربيـن الذيـن سـيتم الإبقـاء عليهـم، بينما يتـم «تفنيش» عدد كبير من المدربين والإداريين.

«سيارات كيرلا».. أحدث فضيحة لقطر

الهنود يهجرون قطر جراء «تنظيم الحمدين»

■ دبي ـ البيان

بـات عشـرات الآلاف من العمـال الهنود على حافة الجوع جراء ارتفاع أسـعار السلع الأساسـية في الدوحة وضعف الأجور التي يعملـون بهـا فـي العديد مـن المجالات، وبينما أبدت الحكومة القطرية قلقها تكراراً علـى مواطنيهـا الذين يمثلـون قرابة 24٪ من سـكان الإمارة الصغيرة تنبأت الصحافة الهندية بتقلص العمال الراغبين في الذهاب إلى الدوحـة خلال الفتـرة المقبلة وعودة الكثيريـن الموجوديـن هناك بعدمـا باتوا يتناولـون وجبة واحدة فـي اليوم من جراء ارتفاع الأسعار.

ورغـم التطمينـات القطريـة الرسـمية للعمالة الوافدة التي تعد العماد الرئيسـي للاقتصـاد القطـري إلا أن تدهـور الريـال القطـري دفع معظـم الأجانب الموجودين في الدوحة لمراجعة حسـاباتهم وبدأ قلق المغتربين الهنود الذين يبلغ عددهم حوالي 545 ألـف نسـمة يتصاعد يومـاً بعد يوم، حسب تقرير لداو جونز.

ومع بدء مقاطعة الـدول العربية الأربع لقطر بسبب دعمها للإرهاب، اعتبرت وزيرة الشـؤون الخارجية للهند سوشـما سـواراج أن هذه المقاطعة شـأن داخلـي بين تلك الـدول، لكنها أكدت أن قلقهـا الوحيد هو الهنود في قطر.

بيئة طاردة

والأزمة الأخيرة سـرعت مـن عملية تحول قطر لبيئة طاردة للعمالة الهندية على وجه الخصوص، وبحسـب تقرير حديث لصحيفة «تايمـز اوف انديا» فـإن الاقتصاد القطري يسير من سيئ إلى أسوأ بعد الأزمة مع دول الخليج. واعتبرت الصحيفة واسـعة الانتشار أن الأزمـة الأخيـرة جعلت مـن قطر بيئة طاردة للعمالة وخاصة الهندية.

أمـا صحيفة «انترناشـونال بيزنـس تايمز» فتوقعت انخفاضاً كبيراً في العمالة الهندية الراغبة في التوجـه إلى قطر. وعبرت الهند أكثـر من مرة عن قلقها العميق إزاء رعاياها العامليـن في قطر وتأثيـرات الأزمة عليهم وتمكينهـم من العودة إلـى الهند. وذكرت وكالة الأنباء الفرنسـية أن بعض الهنود في الدوحـة باتو مضطرين لتناول وجبة واحدة في اليوم بسبب تضاعف أسعار البصل والأرز والطماطم، ونقلت الوكالة عن بعض العمال تفهمهم لأن سـبب مقاطعة قطر هو دعمها للإرهاب الذي عانت بلادهم منه كثيراً.

لجأ النظام القطري للهنود ليشتري دعما زائفـا، وقامت مؤخـرا الحكومـة القطرية باسـتئجار عددا من الهنـود في ولاية كيرلا الهنديـة ومنحتهـم 1000 روبية للشـخص الواحد، بحسـب المعارضة القطرية، لإظهار دعمهـم للدوحة، وذلك فـي خطوة توضح مدى تخوف «تنظيم الحمدين» من انتفاضة شـعبية أصبحت وشيكة، بسـبب مماطلته فـي قبول طلبات الدول المكافحة للإرهاب الممول من النظام.

ونشـر حسـاب المعارضة القطرية على موقع التواصل الاجتماعـي «توتير» مقطع فيديو، يوثق منح الحكومة القطرية سيارات فارهـة للهنـود، مطبوعـاً عليهـا ملصقات تحمـل العلـم القطري وصـور الأمير تميم بن حمد ووالده حمد بن خليفة وشـعارات لدعم سياسات النظام الداعمة للإرهاب.

وأثار المقطـع الذي أظهر منح عدد كبير من السـيارات القطرية إلى الهنـود للقيام بمسيرات داعمة للنظام، غضب المواطنين القطريين، الذين اعتبروها حيلة ضعيفة من نظام بات يهتز على واقع الغضب الشـعبي المكتوم بين القطريين، ويخشـى أن تنفجر فـي وجهـه انتفاضة شـعبية عارمة في أي لحظة.

■ عمال وافدون في الدوحة | رويترز

وأصدرت السـفارة الهندية في الدوحة بياناً دعـت فيه مواطنيهـا إلى توخـي الحيطة والحذر مؤكدة أنها تراقب الأوضاع عن كثب لضمان أمن وسلامة الهنود في الدوحة.

إجلاء رعايا

وكانـت الهنـد اضطـرت في أواخـر يونيو الماضـي إلى إجلاء عدد مـن رعاياها وأكد وزيـر النقـل الهنـدي اشـوك غاجاباتي أن بلاده اضطرت لتسـير رحلات جوية إضافية لإجـلاء عمال هنـود عالقين فـي الدوحة

«البيان» تفتح ملف «لص الدوحـ

بن جاسم مُدبر مؤامـ وخلق الفوضـ

■ تونس ـ الحبيب الأسود

أغلب من عرفوا حمد بن جاسـم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء، وزير خارجية قطر السابق، يدركون جيداً مدى حقده على المملكة العربية السعودية، الذي وصـل به إلى درجة التآمر عليها، ضمن مخطط كان قد بلغ درجة متقدمة من الإعـداد داخل الغرف المظلمة، التي كان بن جاسـم يتحـرك داخلها، مدفوعاً بعقيدة الكراهية ضد الدول الخليجية والعربية.

وبحسـب أغلب المراقبين، فإن بن جاسـم الجشـع إلى السـلطة والمال، طـرق أبواب كل أعداء الأمة العربية، للتحريض ضد المملكة والدول الخليجية والعربية، منذ انقلاب يونيو 1995، الذي أطاح من خلال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوالده الشـيخ خليفة بن حمد، الذي قوبل باسـتهجان دول المنطقة، ومن بينها السـعودية، ما جعل حمد بن جاسـم يخطط لتوطيد العلاقات مع إسـرائيل وإيران واللوبي الصهيوني في الولايـات المتحدة، وقوى المعارضات الراديكالية في دول الجوار، إضافة إلى استقبال القاعدة الأميركية بعد مغادرتها منطقة الدمام السعودية.

وقال الديبلوماسـي المصري محمد المنيسـي، الذي عمل في الدوحة خلال الفتـرة مـا بين 1995 و1998، إنه علم بنية رئيس وزراء قطر السـابق حمد بن جاسـم، ومسـاعيه مع الإدارة الأميركية لإنشـاء قاعدة عسـكرية ضخمة في منطقـة العيديد، مؤكداً أنه عند سـؤاله عن دوافـع تلك الخطوة، خصوصاً أن قطر تحتفظ بعلاقات طيبة مع إيران، أجابه حمد بن جاسم مدعياً «إن الوجود الأميركي سيكون لحماية قطر من السعودية، وليس إيران!».

في عام 2003، كان بن جاسـم يسـيطر على دائرة القرار السياسي القطري، عندما سـاهمت مخابرات بلاده مع جهاز الأمـن الخارجي الليبي، في الإعداد لمخطـط اغتيال العاهل السـعودي الراحـل الملك عبد الله بـن عبد العزيز، بإطـلاق صاروخ على سـيارته، ووفـق مصادر ليبية، فـإن دوراً كبيراً قام به بن جاسـم في إقناع الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة بالاشتراك في محاولة الاغتيال، من خلال الاعتماد على معارضين سـعوديين متشددين، كان بن جاسم على علاقة وطيدة بهم.

وفي 2011، تم تسـريب تسـجيلين صوتيين لأمير قطر السـابق، حمد بـن خليفة، ورئيس وزرائه حمد بن جاسـم، وهما يطرحـان على القذافي مخططاتهما لتقسيم المملكة، والإطاحة بنظامها الوطني، حيث زعم بن جاسم «إن النظام السـعودي سـاقط لا محالة على يدي قطر، وإن قطر ستدخل يوماً إلى القطيف والشرقية وتقسم السعودية»، وفق تعبيره.

ومضي حمد قائلاً: «أنـه اجتمع بالمخابرات الأميركية والبريطانية، وطلب منه تقرير عن الوضع في السـعودية»، وزعم أن جهازي المخابرات أعربا عن تقبلهما فكرة تآمر بن جاسم على النظام في السعودية، لكنهما يخشيان من حكم متشددين غير مرغوبين».

وأردف عـراب الخـراب: إن «قطـر تعمل على ضرب السـعودية اقتصادياً وسياسياً».

واعتـرف حمد بن جاسـم في اجتماع عقده مع مسـؤولين في جهازي المخابرات الأميركية والبريطانية في لندن، وشدد على القذافي أن يحتفظ بأسرار هذا الاجتماع.

وقال «تحدثت في الاجتماع عن السـعودية»، وأضاف أن «الأمـل فـي تحرك الصـف الأول بالجيش السـعودي مفقـود، ولكـن يبقى الأمل في الصـف الثاني، الذي يضم ضباطاً عادة ما يترددون على أوروبا لاسـتكمال دراسـتهم أو لأغراض أخرى».

وأكـد حمـد بن جاسـم على أهميـة اسـتغلال تـردد الضباط السـعوديين علـى أوروبا في «إقامة علاقات إنسـانية، تقـوم على تقديم الخدمـات لبعضهـم، من دون أن يطلـب الضابط ذلك بنفسـه، وهذه مهمة ستقوم بها سفاراتنا في الخارج بهدوء تام».

وأشار إلى أن «الإنجليز قالوا لي إننا سندعم العائلة السعودية الحاكمة حتى آخر لحظة، لأن البديل سيكون المتشددين، ونحن لا نرغـب في أن يسـتولي المتشـددون على الحكم هناك».

وكان الشـيخ عبد العزيز بـن خليفة آل ثانـي، الوزير السـابق، وعم الشـيخ تميم بـن حمـد أمير قطر، قد كشـف فـي عام 2014، عـن مؤامرة غربية إسـرائيلية بأموال قطريـة «دمرت الـدول العربيـة»، وتتجه الآن إلى الخليج، مؤكداً على أن الأمير حمد والشـيخ حمـد بن جاسـم، لا يزالان يديران شـؤون البلاد، وعلى رأسـها السياسـة الخارجية، مؤكداً سـعي أمير قطر السـابق، لإسقاط الأسرة الحاكمة في السعودية «خلال 12 عاماً».

وبحسـب مراقبين، فإن تصريحات حمد بن جاسـم التآمريـة ضد المملكة العربية السـعودية، لـم تأتِ من فراغ، وإنما كانت وليدة مخططات شـاركت تنظيـم الحمدين في حبكها داخل الزوايا المظلمة للقرار الغربي، والذي تمثله لوبيات النفط والسـلاح ونهب ثروات الشـعوب، ففي أكتوبر 2013، نشـرت صحيفـة «نيويورك تايمـز» الأميركية، خريطة قالت إنها لما يسـمى الشـرق الأوسـط الجديد، والتي يتمّ فيها تقسيم المنطقة، بما في ذلك العراق وسوريا والسعودية واليمن وليبيا إلى عدة دويلات.

ويرجح المحللون أن الخريطة التي نشـرتها الصحيفة الأميركية، تم إعدادها خلال الفترة التي صرّح فيها أمير قطر السابق في حديثه المسرب، أن السعودية لن تعود موجودة بعد 12 عاماً، وهو ما يكمل صورة المشروع القطري التآمري على المملكة: تقسيم المملكة خلال 12 عاماً إلى دويلات عدة.

بث الفوضى

لقد كان واضحاً أن قطر، سـعت بكل قواها لبث الفوضى داخل المملكة، من خلال دعم المعارضة في الخارج، وتمكينها من أبواق إعلامية، واسـتقطاب

- مراقبون: بن جاسم طرق أبواب كل الأعداء للتحريض ضد المملكة
- محلّلون: قطر سعت للتفرد بالقرار في سوريا عبر تمويل الإرهابيين
- مقطع مسجّل يكشف تدخّلات بن جاسم في شؤون الكويت
- سهام غدر بن جاسم وجّهت إلى مملكة البحرين لبث الفوضى بها

إسرائيل وسيط خلافات الحمدين في 2013

بن جاسم خطط للإطاحة بحمد بن خليفة في أجواء فوضى تحدثها عمليات تفجيرية مفتعلة

■ تونس ـ البيان

كان كل شـيء فـي قطـر يـدل على الاتجاه نحو تخلّي أمير البلاد حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم لفائدة نجله تميم في 2013، بينما كان الصراع على أشده داخل الأسرة الحاكمة حول قرار إقصـاء رئيس الوزراء ووزيـر الخارجية آنـذاك حمـد بن جاسـم عـن دوره السياسـي بعد أن كان أبـرز الفاعلين في دائرة القرار القطري والمنافسـين لولي العهد.

وأكّدت مصادر دبلوماسية أنّ حمد بن خليفـة ونجله تميم تلقيـا تقارير اسـتخباراتية تتحدث عن سـعي حمد بن جاسـم للانقلاب عليهما بدعم من جهـات خارجيـة، وأنّه بـدأ فعلياً في الإعـداد للانقضاض علـى الحكم بعد أن نجح في تشكيل تجمعات مساندة له داخل مؤسسـتي الأمـن والجيش، وكذلك داخل الأسرة الحاكمة.

وتزامنت تلك التقارير مع معلومات أخرى عن قيام بن جاسم بتجنيد عناصر إرهابية من ميليشـيا «سـيوف الأمة» الناشطة في سوريا تحت إدارة مسؤول مخابراتي قطري سابق، لتنفيذ عمليات تخريبيـة فـي دول الجـوار الخليجي، ونظـراً لاتسـاع دائـرة الخلافات بين الحمدين، أرسـلت إسـرائيل وفداً من ثلاثة مسؤولين للوساطة بينهما، إتماماً لمهمة سـبق أن دشـنتها واشـنطن، وكان من بين الموفدين الإسـرائيليين مسـؤول أمني رفيع يرتبـط بعلاقات واسعة مع حكام الدوحة.

وذكـرت مصـادر مطلعـة نقلاً عن أحـد المقربين من حمـد بن خليفة، أنّ الوفـد الإسـرائيلي أمضى عشـرة أيـام في الدوحة علـى امتداد زيارتين للوصول إلى مصالحـة بين الحمدين، بعد أن قـام تميم بن حمـد باعتقال سبعة من المعاونين والمقربين لرئيس الـوزراء آنذاك حمد بن جاسـم بينهم المسؤول عن جهاز الحماية الخاصة به ومدير مكتبه، واثنان من ضباط الأمن تربطهمـا به علاقة قويـة، إضافة إلى إجراءات أخرى شـملت وضع وحدات مراقبـة علـى أماكن تـردد حمد بن جاسم وقصوره ومكتبه.

ووفـق المصـادر ذاتها، فـإنّ الوفد الإسرائيلي حمل رسـالة من تل أبيب تحـذّر مـن تصاعد الخـلاف وخطورة ذلك علـى العائلة الحاكمـة بأكملها، وتدعـو إلى ضرورة إنهاء الخلاف نظراً لحساسـية الموقـف والظـروف التي كانت تحيط بالوضع السوري.

وأكـدت المصـادر أنّ رئيس الوزراء حينها حمد بن جاسـم تربطه علاقات متينة مـع أجهزة الأمن الإسـرائيلية، وأنّـه منفّـذ أمين لتعليمـات القيادة الإسـرائيلية منذ سنوات طويلة، ونفذ لها مهمـات خاصة خطيرة خلال هذه السـنوات، وبالتالي هـي مهتمة بأن يظـل في دائرة صنع القـرار لمواصلة مهامه التآمرية في المنطقة.

ونقلت المصادر أن حمد بن جاسم خطط للإطاحة بحمـد بن خليفة في أجواء فوضى تحدثها عمليات تفجيرية مفتعلـة في عدة أماكـن بقطر بتدبير منـه، وأن هذه المعلومـات وضعت أمـام الوسـطاء الإسـرائيليين الذيـن نجحوا فـي نزع الفتيـل، واتفقوا مع حمد بن جاسم على أن يدعم مشروع نقـل الحكم إلى ولـي العهد تميم بن حمد.

■ علاقات وطيدة بين قطر وإسرائيل مهندسها حمد بن جاسم | آرشيفية

ـــة وعراب الفساد والمؤامرات» 4-4

ـــرة تقسيم السعوديـة ـــى في البحريـن

الدعاة الســعوديين المعارضين، ومبادرة الأمير الســابق ببنــاء أكبر جامع في البلاد، يحمل اسم محمد بن عبد الوهاب، ثم ادعاؤه بأنه الحفيد الثالث عشر للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ما جعل عائلة «آل الشيخ» السعودية، المكونة من أحفاد الفقيه، الذي ارتبط اســمه بالتيار الفقهي السائد في المملكة، تصدر بياناً نفت فيه وجود ارتباط عائلي بينها وبين أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر.

إلى ذلك، اعترف حمد بن جاسم في مقابلة مع صحيفة «فاينانشيال تايمز»، بما سماها «حالة تنافس» بين السعودية وقطر، بعدما قررت الولايات المتحدة «ســحب القيادة في الملف السوري من قطر، وتولي السعودية الملف، حينها شعرنا أن السعودية تريد دفعنا إلى المقعد الخلفي»، وفق تعبيره.

وقــال إن قطــر حصلت علــى «ضوء أخضر لقيــادة الملف الســوري، كون المملكة العربية السعودية لم ترد أن تقود في تلك الفترة، ثم حصل تغيير في سياسة المملكة، لم تبلغ به الدوحة».

ويجمع المحللون السياســيون على أن قطر وضعت كل ثقلها لدعم جماعة الإخوان السورية، والتدخل لتحقيق تحالف بينهما وبين تنظيم القاعدة في بلاد الشام، الذي اختار لنفسه اسم جبهة النصرة، وقد أشارت تقارير استخباراتية أن تنظيم الحمدين كان يســعى للإسراع بإســقاط نظام بشار الأسد، اعتماداً على آلاف الإرهابييــن المجندين مــن دول عربية وأجنبية، للإســراع بإطاحة نظام بشــار الأســد، ثم التمدد نحو منطقــة الخليج، في إطار مخطــط، الهدف منه التمكين القوى المتطرفة في الجزيرة والخليج العربيين.

ويشــير المحلل السياسي التونســي، منذر ثابت، إلى أن كل المعطيات كانت تدل على أن قطر ســعت للتفرد بالقرار في سوريا، من خلال تمويلها للجماعات الإرهابية ذات العقيــدة الإخوانيــة، والتي تعادي المملكة العربية الســعودية وبقيــة دول الخليج، وهــي ذات الجماعات التي قامت بتخريب ليبيا، وسعت إلى نشر الدمار في مصر، فالسيطرة على بلاد الشام، كان سيعني فتح المجال للإخوان بالانقضاض على الأردن والكويت وأجزاء من الســعودية والدول الخليجية، ضمن مخطط للخراب الشــامل والفوضى المدمرة، بمشــاركة مسلحين بدأت شبكات التجنيد المدعومة من نظام الدوحة في استقطابهم ونقلهم إلى سوريا عبر الحدود التركية.

وجــاء في كتــاب «قطر: أســرار الخزينة» للصحافيين الفرنســيين جورج مالبرونو وكريســتيان شينو «أنه منذ أغســطس 2012، بدأ الخلاف يدب بين القطريين والســعوديين،عندما أراد الإخوان المدعومون من قطــر وتركيا، الإشــراف على شــبكات وصول الســلاح إلى المتمردييــن، بغية تعزيز ســيطرتهم علــى الأرض، ما أغضب السعوديين».

ويــروى الكاتبان كيف أن القطريين مارســوا فــي ســوريا ما فعلــوه فــي ليبيا، فلــو «رفض أوامرهم قائد فصيل مسلح، فإن المبعوث القطري يفتح خطاً مع مساعد القائد، ويدفع له مبلغاً كبيراً من المال، وغالباً ما يقبل الرجل الثاني وينشق ويؤسس مجموعته، وهذا ما أدى إلى تفتت المتمردين».

دعم مشروع الفوضى في البحرين

ســهم الغدر القطــري وُجّه إلى مملكــة البحرين في مناســبات عدة، حيث كان حمد بــن جاســم، أبرز دعــاة الفوضــى فــي البلــد الشــقيق والجــار الــذي كان علــى امتداد تاريخــه نموذجــاً فريــداً للتســامح والمحبــة والســلام، وبحســب مصــادر ديبلوماســية عربيــة، فــإن مخططــات التآمــر علــى المنامــة ليس جديــداً، وهو مرتبط بمخططــات التآمر على الســعودية، حيــث يطمــح تنظيــم الحمدين، إلــى الإطاحــة بالنظام البحرينــي المتحالف مع الريــاض، واســتبداله بنظام يكون حليفــاً لطهران، التي ترتبط مع الدوحة بعلاقات اســتراتيجية، اتضحت معالمها مؤخــراً، عندما امتدت يد نظام الملالي لنجدة النظام القطري المتهالــك، ودفعه إلى المزيد من المكابــرة والعناد أمام الدول الأربع المقاطعة، وبحســب المصادر ذاتها، فإن بعض أســباب حقد تنظيم الحمدين على المنامة، يعود إلى عناصر الجغرافيا والتاريخ والخلاف الحدودي، الذي قال فيه القضاء الدولي كلمته منذ عام 2001. ومع بدايات ما سمي بالربيع العربي، شهدت البحرين حركة تمرد، سرعان ما اندفعت قطر وإيران لدعمها والتحريض على تأجيجها، عن طريق وسائل الإعلام والدعم المباشر وغير المباشر للكيانات الإرهابية الطائفية.

وفي هذا الســياق، كشــفت صحيفة «الوطن» البحرينية، أن بن جاســم قام فــي مارس 2011، باتصــالات مكثفة مع أمين عام جمعيــة الوفاق المحظورة، علي ســلمان، كما طلب من الجمعية «ضرورة التنســيق بينها وبين الجمعيات المتحالفة معها لضمان استمرار المحتجين في دوار مجلس التعاون، بحيث تقوم قطــر بالضغط على حكومة البحرين، من أجــل أن تفتح الجهات الأمنية جميع الطرق للجمهور، وإيقاف الحراسات الأهلية، وكذلك نقاط التفتيش الشعبية».

كذلــك قدم رئيس الوزراء القطري تصــوراً لجمعية الوفاق، من أجل «إطلاق حوار وطني في أقرب فرصة، من أجل مناقشــة مطالبها السياسية، على ألا يتم انسحاب المتظاهرين من دوار مجلس التعاون، إلا بعد شهر من بدء الحوار».

وفي ضــوء تلك الاتصــالات، بلور رئيس الــوزراء القطري وثيقــة «المبادرة القطريــة»، التي تطلب من حكومة البحرين تنفيذ 4 خطوات أساســية، وهي: ضمان حق التظاهر لجميع المواطنين، وإيقاف تلفزيون البحرين، والإفراج عن جميع الموقوفين في الأحداث، وتشكيل حكومة انتقالية خلال شهرين.

كمــا كشــفت الصحيفة أن مــن الأفكار المثيــرة التي طرحها رئيــس الوزراء القطري على جمعية الوفاق المحظورة، إلغاء حالة السلامة الوطنية في البلاد، وانسحاب قوات درع الجزيرة، حيث أكد لهم أن الدوحة «لن تشارك في القوات الخليجية المشتركة، وإن شاركت، فستكون مشاركتها رمزية وشكلية»، وقد نالت تلــك الأفــكار قبول الأمانة العامة لجمعية الوفــاق المحظورة، خصوصاً بعد أن أكد حمد بن جاســم، أن الدوحة ستكون الراعي الرئيس لهذه المبادرة، وأكدت الوفاق، ضرورة إشراكها في الحكومة الانتقالية، فوافق على هذا الطلب.

تمويل واتصالات

كما تولــت قطر تمويل مجموعة من القنوات الفضائيــة والمواقع الإلكترونية والإخباريــة، إضافــة إلى صحف، من أجل توجيه خطــاب إعلامي ضد حكومة البحرين وسياســاتها، وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة، بلغت قيمة تمويل هذه المؤسســات الإعلامية أكثر مــن 10 ملايين دولار، كما تبيّن وجود اتصــالات بين الحكومة القطريــة مع الجماعات السياســية الراديكالية المناوئــة للبحريــن في العاصمــة البريطانية لندن، بهدف «التنســيق وتوحيد الجهود».

وأوضحــت الصحيفــة «أن الحكومة القطريــة قدمت دعماً مالياً كبيراً لما يســمى بحركة «أحــرار البحريــن» الإرهابية في لندن، والتي يرأســها ســعيد الشــهابي، وهو متورط في قضايا الإرهاب، وملاحــق قضائياً في المنامة، وتم إدراج تنظيمــه الإرهابي ضمن قائمة التنظيمــات الإرهابية التي أعلنتها الدول الأربعــة» وأضافــت: «صارت الاتصالات مكثفة بيــن الحكومة القطرية وحركة «أحرار البحرين» في لندن قبل 5 شهور فقط من اندلاع أحداث فبراير 2011».

وفي سبتمبر 2011، جرى لقاء سري وخاص جمع حمد بن جاسم آل ثاني، مع سعيد الشــهابي في العاصمة البريطانية، وتم خلاله بحث أوجه التعاون والتنســيق لدعم الحركة مالياً وإعلامياً، وأشــاد الشــيخ حمد بجهود الحركة فــي تحقيق «مطالبهــا العادلة»، وأكد اهتمام الدوحة بـــ «دعم التنظيمات السياســية الســاعية نحو الحرية»، وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على تمويل الحركــة مــن الدوحة، إضافة إلى الاتفاق على إنشــاء قنــاة فضائية بتمويل قطري، على أن يتولى ســعيد الشــهابي إدارتها، بعد عودة الشيخ حمد إلى الدوحة، تم تحويل مبالغ ضخمة للشــهابي وحركتــه، لتفعيل ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع.

وتعد القناة التليفزيونية التي أسســها ســعيد الشهابي بتمويل قطري، جزءاً من منظومة إعلامية واســعة النطاق، تم تأسيســها من أجــل تحقيق الأجندة السياســية القطرية، وتشــمل نحو 16 قناة فضائية، وموقعاً إلكترونياً، وصحيفة داخــل وخارج قطــر، خصصت لها ميزانية فاقت 10 ملاييــن دولار، وهي التي عملت بشــكل مكثف على تشــويه ســمعة البحرين، وإثارة الخطاب الإعلامي السلبي ضدها، وضد مكونات المجتمع، خصوصاً بعد أزمة 2011.

بن جاسم يقاضي الكويتيين

كشــف مقطع مســجل لإحدى جلســات مجلس الأمة الكويتي، ســبق أن بثه التلفزيــون الكويتي، للنائب خالد العدوة، وهــو ينتقد تدخلات رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الســابق، الشــيخ حمد بن جاســم بن جبر آل ثاني، في الكويت.

وجاء في المقطع، تذمر النائب الكويتي من قيام بن جاســم بتشــكيل فريق محاميــن لتقديــم الدعاوى على أي مواطن كويتــي أو صحيفة أو جهة كويتية تنتقــد السياســة القطرية. وقــال النائب العدوة: «لو لم أكــن أعرف حمد بن جاســم، لقلت إنه كويتي من كثرة ما يرفع مــن قضايا داخل الكويت، اعتماداً على جيش عرمرم من المحامين».

وأضــاف النائب خلال كلمته، أن هذه الإجراءات من قبل حمد بن جاســم، تأتــي في الوقت الذي تضج فيه قناة الجزيرة القطرية بالانتقادات والإســاءات للكويــت، إضافــة للمملكة العربية الســعودية، ثم يأتي الشــيخ حمد لتقديم الشكاوى ضد منتقديه.

وأردف النائــب الكويتــي «أن قيام بن جاســم بمثل هــذه التصرفات، يأتي للتخويف وإســكات الصوت الكويتي عن الرد على إســاءات الجزيرة المتكررة ضد الكويت».

على الصعيد ذاته، علق الإعلامي الكويتي، فؤاد الهاشم، الذي يعد من أكثر الشــخصيات التي يعاديها بن جاســم، حيث رفع ضده ما يقرب من 200 قضية منذ عام 2007، قائلاً إن «بن جاسم يقوم بنقل البندقية من كتف إلى كتف»، مشــيراً إلى أن: «الأميركان أعطوه وعداً بالعودة إلى الحكم عن طريق انقلاب أبيض، يتسلم بموجبه السلطة في قطر، وبالمقابل، عليه أن يتخذ دور الحمائم بالنسبة لقضية الربيع العربي، بعد أن كان من الصقور، التي أوقدت نارها».

تميم يقطع طريق العودة أمام حمد بن جاسم

■ تونس ـ البيان

فشــل عراب الخراب العربــي حمد بن جاســم في الاســتفادة مــن أزمة بلاده للعودة إلى صدارة المشــهد السياســي في الدوحة، ما جعل المراقبين، يشيرون إلى أن حجم الخلافات بين بن جاســم والشــيخ تميــم بن حمــد أميــر البلاد أكبــر من أن يتــم تجــاوزه مهما كانت الظروف التي تواجهها الإمارة الصغيرة. وبحســب مصادر خليجيــة وثيقة الصلة بالسياســة القطرية، فإن الشــيخ تميم، يرى أن حمد بن جاسم يحاول استغلال الأوضاع التي تمر بها بلاده، لاســتعادة موقعه في دائرة القرار السياســي، وهو مــا ووجه برفض تام مــن الأمير الحالي وأطراف مؤثرة داخل الأســرة الحاكمة، لا تــزال تتهم بن جاســم بتدبير محاولة انقلاب للســيطرة على الحكم بالتعاون مع جهــات خارجية، وتــرى فيها خطراً كبيراً على الســلطات القائمة حالياً نظراً لطبيعتــه الانقلابيــة وجشــعه الدائــم للسلطة والثروة.

وأبــرزت المصــادر أن تميــم تدخل بنفســه لمنع بث مقابلة مع بن جاسم علــى قنــاة «الجزيــرة» رغــم الإعلان المسبق عنها في شهر يونيو الماضي.

وكان الصحافــي القطــري عبدالله العذبة، رئيــس تحرير صحيفة «العرب» القطريــة، والمقــرب من الأميــر تميم ووالده الشــيخ حمــد بــن خليفة، قد كتب عبر حسابه على موقع تويتر قائلاً: «اضبطــوا التلفاز على قناة الجزيرة بعد الســاعة 12» من يــوم 11 يونيو 2017 فــي إشــارة إلى بــث لقاء مع الشــيخ حمــد بــن جاســم آل ثانــي، فيما قال الإعلامي في قنــاة الجزيرة، جمال ريان إن الشيخ حمد بن جاسم سيتحدث عن الأزمة الخليجية، و«سيكاشــف الأشقاء الخليجيين».

وأضافت المصادر أن حمد بن جاسم، حاول اســتغلال بيان الخامس من يونيو الماضــي الصادر عن الــدول المقاطعة، للظهــور من جديد لدعــم الأمير حمد، وحاول اختراق المشهد عبر حديث تبثه قناة «الجزيرة» في ظل حالة الاضطراب التــي تمر بها البــلاد، إلا أن تميم فطن إلى الأمــر، وأمر بإلغــاء المقابلة، الأمر الذي أثار غضب بن جاسم، ودفع به إلى البحــث عن منفذ آخــر للحديث، وهو قناة «بي بي إس» الأميركية، التي صرح لها بعد أربعة أيام من إلغاء مقابلته مع «الجزيرة»، أن قطر «أخذت بالمفاجأة» فــي تعليق له عن قــرار مقاطعة تنظيم الحمديــن مــن قبــل الــدول الداعيــة لمكافحة الإرهاب.

وأردفــت المصــادر ذاتهــا، أن حمد بن جاســم، كلف وســطاء مــن العائلة الحاكمة، إقناع الشــيخ تميــم بضرورة تجــاوز الخلافــات الســابقة بينهمــا، والسماح له بالقيام بدور سياسي أو على الأقــل إعلامي في الــرد على الاتهامات الموجهة إلى بلاده ومنها دعم الإرهاب، إلا أن رد تميم كان سلبياً، نظراً لخشيته مــن أية مؤامرة قد يقودها بن جاســم للاستحواذ على مقاليد السلطة.

وفي أوائــل يوليو الماضــي اعتبرت مجلــة أميركية عودة رئيــس وزراء قطر الســابق حمد بــن جاســم المقيم في الولايات المتحــدة إلى الأضواء، بمثابة انقلاب سياســي في هــذا البلد، ورأت مجلــة «فوريــن بوبيســي» فــي هذه الخطــوة أيضــاً هزيمــة للشــيخ تميم بشكل خاص، وذكرت المجلة الأميركية في تقرير للكاتب ســايمون هندرســون بعنــوان: «دســائس القصــر فــي قلب الأزمة القطرية»، أن عودة رئيس الوزراء الســابق إلى الأضواء تعتبــر تعبيراً أولياً لهذا الانقلاب السياسي.

وشــخّص هندرســون ابتعاد حمد بن جاســم كلياً عن الملفات الحساسة التي كانت بيده، على أنه من بين الشــروط التــي فرضــت عليه عقب تولــي تميم بن حمــد شــؤون البــلاد. وكان الأمير السابق حمد بن خليفة قد استبعد حمد بن جاســم من جميع مسؤولياته داخل البــلاد تزامناً مع تســليم مقاليد الحكم لنجلــه تميم، وهو ما جعل بن جاســم يغادر الدوحــة ليوزع فترات إقامته بين لندن وواشــنطن، حيث يدير ثروته التي تصــل إلى 12 مليار دولار، وقد اشــترط عليــه الشــيخ تميم الانســحاب بهدوء من المشــهد السياســي الداخلي وعدم التفكير في العودة إليه مقابل عدم إثارة أية دعوى قضائيــة ضده بتهمة النصب والاحتيال وسرقة المال العام.

■ تميم ينهي أحلام بن جاسم في اقتناص الحكم | أرشيفية

يمثل انهياراً لآخر معاقل اقتصاد الدوحة

سيناريو فك ارتباط الريال القط

سحب ودائع الأجانب يزيد تآكل احتياطات العملة الصعبة

تسييل أصول الصندوق السيادي مكلف وغير مضمون

أبوظبي ـ عبدالفتاح منتصر، دبي ـ مشرق علي حيدر ـ وائل اللبابيدي ـ لؤي عبدالله ـ رامي سميح ـ أشرف رفيق

بات فك الربط بين الريال القطري والدولار، ثاني أسوأ خيارات «الحمدين» بعد خيار تسييل أصول الصندوق السيادي القطري المكلف وغير المضمون لوقف استنزاف الاحتياطات، لكن الجميع يتفق على أن الآثار مدمرة وانهيار لآخر معاقل الاقتصاد القطري الذي يدفع فاتورة باهظة بفعل تعنّت النظام القطري، واستمراره في إدارة ظهره لأشقائه الخليجيين والعرب، وارتمائه في أحضان إيران وتركيا، ويتعرض الريال القطري حالياً إلى ضغوط إضافية غير مسبوقة في أسواق صرافة عالمية كبرى مثل لندن وباريس ونيويورك، بسبب حالة عدم اليقين التي تخيم على الاقتصاد القطري منذ المقاطعة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر بسبب تورط الدوحة بدعم وتمويل الإرهاب، ما دفع بالبنوك حول العالم لوقف التداول بالريال القطري لعملاء التجزئة، في ظل الضغوط المتزايدة التي تفرضها الأزمة على العملة معتبرين أنها «عملة خطرة».

واعتبر الخبراء أن فك الربط بين الريال القطري والدولار الأميركي مسألة وقت، ناصحين المستثمرين في قطر بتحويل بعض أصولهم إلى عملات أخرى.

وباتت ملامح الانهيار واضحة في كل القطاعات الاقتصادية القطرية ولم يسلم منها المتجر الصغير، وربما إعلان المصرف المركزي القطري تراجع صافي احتياطي النقد الأجنبي بنسبة 30٪ بـ 10 مليارات دولار في يونيو، إلى 24,4 مليار دولار.ويمثّل ذلك تراجعاً شهرياً حجمه 14 مليار ريال قطري (أو ما يعادل 4,12 مليارات دولار)، وستشهد الأشهر المقبلة تزايداً في حدته مع التآكل السريع للاحتياطات النقدية بسبب التكلفة غير المسبوقة لاستيراد المواد الغذائية، وانخفاض الواردات 40٪ وهبوط مؤشر قطر للأوراق المالية والتراجع الحاد في أسعار العقارات وهلاك قطاعات النقل والضيافة.

لن يطول الأمر حتى يفقد القطاع المالي العالمي والمستثمرين الأجانب ما تبقى من الثقة الهشة بقطر، لا سيما بعدما خفضت موديز التصنيف الائتماني لقطر نظراً لضعف المركز الخارجي للبلاد والضبابية التي تحيط باستدامة نموذج النمو.

ومع اشتداد الضغوط البيعية على الريال القطري الذي لم يتراجع أمام الدولار على هذا النحو منذ 11 عاما، وانسحاب الودائع الأجنبية من البنوك، اضطر البنك المركزي للتدخل بائعاً للدولار، وازداد الوضع سوءاً مع توقف العديد من البنوك العالمية عن التعامل بالعملة القطرية.

تشير التقديرات إلى أن استمرار ربط الريال القطري بالدولار، يتطلب بقاء الاحتياطات أكبر من حجم الكتلة النقدية البالغة 17 مليار دولار، ما يعني أن سعر صرف العملة القطرية بات مهدداً بشكل جدي، بعد أن بات هامش المناورة ضيقاً للغاية لدى البنك المركزي.

لا تمتلك الدوحة غير حلول وقتية أولها فك الربط بين الريال القطري والدولار، وهو خيار قد يُوقف استنزاف الاحتياطات، لكن آثاره ستكون كبيرة على الثقة في الاستقرار النقدي. وثانيها استخدام أصول الصندوق السيادي السائلة، وتسييل ما يمكن تسييله دفاعاً عن عملتها وهو بحسب الخبراء مكلف وغير مضمون النتائج لأن أصول جهاز قطر للاستثمار مقدرة بنحو 300 مليار دولار جلها تحتاج سنوات لضمان بيعها بسعر مُجد.

استمرار العقوبات

وأكد خبراء اقتصاديون أن خطوة فك ارتباط الريال القطري بالدولار الأميركي التي تشير كافة المؤشرات إلى اقترابها، وأنها أصبحت وشيكة ستزلزل الاقتصاد القطري المتهاوي منذ عدة أسابيع منذ تنفيذ قرار المقاطعة التي اتخذتها الدول العربية الأربعة الداعية لمكافحة الإرهاب (الإمارات والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ومصر)، مشيرين إلى أن العملة القطرية قد تنخفض بما يتراوح بين 35 و 60 ٪ من قيمتها الحالية مع استمرار العقوبات العربية في مواجهة العناد القطري وعدم التخلي عن مساندة الإرهاب.

وقال الخبراء إن القطريين والمقيمين في قطر سيتضررون بشكل مباشر من خطوة فك ارتباط الريال بالدولار التي ستؤدي إلى ارتفاعات مخيفة بالتضخم وأسعار السلع التي شهدت بالفعل ارتفاعات ضخمة خلال الفترة الماضية، كما ستؤدي إلى هروب الاستثمارات وتراجع الثقة الدولية بالاقتصاد القطري في ظل المشكلات المتعاقبة التي يتعرض لها نتيجة التعنت القطري والإصرار على التغريد خارج السرب.

وأضاف الخبراء أن التأثيرات السلبية لفك ارتباط العملتين ستطال كافة القطاعات الاقتصادية بقطر.. المصرفية والتجارية والسياحية وكذلك أسواق المال وغيرها كما سيكون لذلك تأثيرات سلبية كبيرة على الاستثمارات القطرية بالخارج التي ستفقد النسبة الأكبر من قيمتها عند تحويل تقيمها من الدولار القوي إلى الريال القطري «الضعيف» كما ستتأثر تحويلات العاملين بقطر إلى بلدانهم بانخفاض قيمة هذه التحويلات بنسب كبيرة متفاوتة مما يقلل من جدوى عملهم خارج أوطانهم.

وأشاروا إلى أنه كلما طالت فترة تنفيذ قرارات المقاطعة من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب كلما ازداد تدهور الاقتصاد القطري «الهش» الذي لا يعتمد على أسس قوية تجعله قادراً على الصمود، خصوصاً مع تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية في قطر التي تهبط يوما بعد يوم إلى قيعان جديدة تفوق توقعات أكثر المتشائمين نظراً لأن الاقتصاد القطري اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج بشكل شبه كلي مع عدم توافر دعائم إنتاجية كافية لمجابهة الأزمات، وهذا ما جعل الحكومة القطرية تتجه منذ اليوم الأول لقرارات المقاطعة العربية إلى الدول الأجنبية حتى لا يتعرض الاقتصاد القطري لمزيد من الكوارث.

هبوط قياسي

وقال رضا مسلم مدير عام شركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية، إن فك ارتباط الريال بالدولار لاسيما فيما يتعلق بتذبذب أسعار العملات خاصة فيما يتعلق بالتحويلات الخارجية من الشركات السياحية، الأمر الذي يضطرها إلى التحويل من الدولار إلى عملات أخرى، كما أن إيراد شركة الطيران القطري الخارجية هي بالدولار الأمر الذي سيضطرها إلى تحمل الفارق في سعر الصرف والذي يقدر عادة بالملايين.

تحقيق

يفتح البنك المركزي الأوروبي تحقيقاً في استثمارات قامت بها مجموعة اتش ان ايه التابعة لدويتشة بنك مع العائلة الحاكمة القطرية، وفق ما نقلته بلومبرغ عن جيمس فون مولتيك مسؤول استثمارات العائدات الثابتة في البنك. لكنه قال إنه لا يريد أن ينغمس في الحديث عن هذا الأمر في الوقت الحالي لأن البنك المركزي الأوروبي يفحص هؤلاء المساهمين وحصصهم في البنك حالياً. وقال مولتك انه لا يريد أن يستبق الأمور.

قطاع السياحة والطيران في قطر بانتظار رصاصة الرحمة

دبي ـ البيان

يواجه قطاع السياحة والطيران في قطر رصاصة الرحمة في حال تم فك ارتباط الريال القطري بالدولار كما هو متوقع خلال الفترة المقبلة نتيجة الصعوبات التي يواجها الريال بعد قرار المقاطعة.

وأكد خبراء في قطاع السياحة والسفر أن قطاع الطيران والسياحة القطري سيدخل في نفق مظلم في حال تم فك ارتباط الريال القطري بالدولار نتيجة الصعوبات التي سيواجهها والتي تتعلق بهروب الاستثمارات السياحية الأجنبية نتيجة تخوفها من هذه الخطوة التي تجعلها في مواجهة ضغوط الفارق في أسعار العملات. وقال الخبراء إن التحويلات الخارجية من المكاتب السياحية ومكاتب شركات الطيران ستتعرض الى خسائر بالملايين نتيجة الفارق في سعر الصرف مشيرين إلى أن سعر صرف العملات بات يؤثر تأثيراً مباشراً في إيرادات شركات الطيران التي تعمل في مختلف الأسواق العالمية كما هو الحال بالنسبة لطيران القطرية. وأشار الخبراء إلى أنه عندما تعمل شركات الطيران أو السياحة على تحويل إيراداتها من الأسواق غير المرتبطة بالدولار إلى الأسواق المرتبطة بالدولار لا شك أنها ستواجه خسائر تعتمد على سعر العملة والفارق في سعر الصرف.

خالد المزروعي

أثر سلبي

قال الدكتور خالد المزروعي خبير الطيران إن فك ارتباط الريال القطري بالدولار سيكون له أثر سلبي كبير على قطاع الطيران بشكل خاص وعلى باقي القطاعات الاقتصادية في قطر وسيشكل مشكلة جديده تضاف إلى المشاكل الموجودة حاليا والتي نتجت عن قرار المقاطعة وما ترتب عليه من تراجع كبير في أعداد السياح والمسافرين، كما أن هذا القرار في حال تم اتخاذه خلال الفترة المقبلة سيكون له أثر كبير في العقود المستقبلية مع كافة أطراف صناعة السياحة والسفر التي درجت العادة أن تكون بالدولار بحكم أنها العملة العالمية الأولى.

مصير قاتم

ومن جهته قال رياض الفيصل رئيس شركة «اصايل» للسياحة إن الدولار يشكل عملة أساسية في قطاع السياحة والطيران مشيرا إلى أن قطاع السياحة والطيران سيتكبد خسائر إضافية تضاف إلى الخسائر التي يواجهها الآن في حال فك

«أميركان إيرلاينز»

ذكرت الخطوط الجوية القطرية في بيان أنها لن تمضي قدماً في استثمارها المالي المقترح في أميركان ايرلاينز ملغية بذلك قراراً سابقاً بتكوين حصة تصل إلى 4,75 ٪ في نظيرتها الأميركية.

وقالت إن المزيد من المراجعة للاستثمار المالي المقترح مع الأخذ في الاعتبار الإفصاح العام الأخير من أميركان ايرلاينز أظهر أن الاستثمار لم يعد يفي بالأهداف.

رويترز

رياض الفيصل

ـري بالدولار.. هروب للأمام وانتحار مؤكد

رضا مسلم:

اقتصاد قطر يتهاوى يوماً بعد يوم

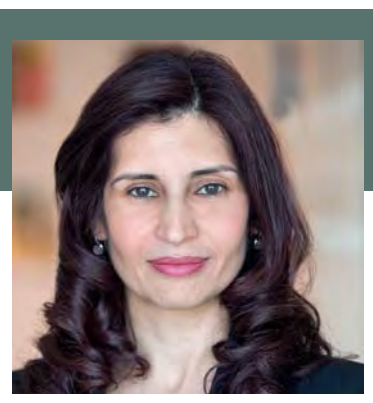

ديما جرادنة:

الصدمة تدفع لعزوف المستثمرين

عمرو حسين:

فك ارتباط العملتين من أخطر تداعيات المقاطعة

وضاح الطه:

المقاطعة أثرت كثيراً في الثقة بالريال

المراجعة بانتظار احتمالات تخفيضات أخرى، سواء للدولة القطرية أو مؤسساتها المصرفية والاقتصادية التي أصبحت في وضع لا تحسد عليه، موضحا أن هذه المؤسسات ستواجه صعوبات في الحصول على تمويل حكومي، ما سيجعلها تتخلف عن التزاماتها لتسديد ديونها.

وقال إنه من التأثيرات المتوقعة كذلك تراجع قدرة قطر على الاقتراض من الأسواق الدولية وتسجيل ارتفاعات كبيرة في عمليات مقايضة مخاطر عدم السداد للصناديق السيادية القطرية، وكذلك ارتفاع علاوات مقايضة مخاطر عدم السداد للمؤسسات والشركات القطرية بشكل عام لتصل إلى ارتفاعات قياسية لم تشهدها في تاريخها، وكذلك زيادة الشعور بعدم اليقين وارتفاع المخاوف من احتمال التخلف عن السداد للصناديق السيادية والشركات التابعة للحكومة القطرية وارتفاع هامش علاوات مقايضة مخاطر عدم السداد بشكل كبير.

تآكل الاحتياطات

كما أكد خبراء ماليون أن استمرار التذبذبات والضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها سعر الريال القطري وتآكل احتياطات النقد الأجنبي في قطر ونزوح ودائع غير المقيمين من النظام المصرفي القطري على خلفية مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لهذه الدولة يضع ارتباط الريال القطري بالدولار تحت ضغوط «غير مسبوقة»، وأن ذلك سيؤدي بالاقتصاد القطري إلى الانهيار. وتساءل الخبراء عن الفترة التي يمكن خلالها لما تبقى من احتياطيات قطر من العملة الصعبة أن تسهم في ثبات العملة القطرية قبل أن تتعرض إلى مزيد من التدهور.

وأكّد الخبراء أن تخبط المركزي القطري في سياسته في رفع سعر الريال والحفاظ على المستوى اللازم لربط العملة القطرية المتهالكة بالدولار بالرغم من استمرار بيع قطر لأصولها في الأسواق السوداء سيؤدي حتماً إلى بروز قضية فك ارتباط الريال القطري بالدولار الذي يعتبر آخر «طوق نجاة» للنظام القطري، والذي يتجنب هذا النظام الحديث عنه حتى الآن لما في ذلك انعكاسات نفسية خطيرة على المقيمين وما تبقى من مستثمرين. وتوقع الخبراء استمرار الضغوط على ارتباط الريال القطري بالدولار حتى يقدم النظام القطري مؤشرات ملموسة على تغيير سياسته تجاه النقاط التي طلبتها منه الدول الأربع.

نزوح الودائع

وقال وضاح الطه الخبير المالي وعضو المجلس الاستشاري معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار: إن نزوح ودائع غير المقيمين التي انخفضت إلى 180 مليار دولار حسب بيانات مصرف قطر المركزي في مايو أي حتى ما قبل الأزمة، هي من أهم مؤشرات الضغوط التي يتعرض لها الريال القطري.

وأضاف أن فك ارتباط الريال القطري بالدولار في حال حدوثه سيؤدي حتماً إلى إضعاف القوة الشرائية للريال القطري وارتفاع معدلات التضخم. وأوضح طه: «إذا شعر أي مستثمر باحتمال فك الارتباط بالدولار فسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول المستثمرة بنفس قيمة انخفاض الريال القطري وهذه المخاطرة كانت محايدة، ولكن اليوم المستثمرون يفكرون بها كبديل، والسؤال هو كم تستطيع القاعدة النقدية في قطر استيعاب هذه الضغوط في حال استمرارها».

وأضاف الطه: «المقاطعة أثرت كثيراً في الثقة في العملة القطرية، الأمر الذي انعكس انخفاضاً في سعر الريال القطري إلى أدنى مستوياته في ثلاثة عقود الأسبوع الماضي مقابل الدولار في الأسواق العالمية، وفي حال فك ارتباط الريال القطري بالدولار فسيؤدي ذلك إلى تدهور العملة القطرية وعدم ثباتها مقابل الدولار، وفرض إجراءات احترازية على نزوح الودائع، وانخفاض قيم الأصول، وارتفاع حجم العجز المالي وفي الحسابات الجارية، وارتفاع نسب التضخم إلى نسب غير مسبوقة».

استمرار الضغوط

وقالت ديما جرادنة رئيس قسم البحوث الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى بنك ستاندرد تشارترد: إن الضغوط المستمرة التي يتعرض لها الاقتصاد القطري تفرض بدورها المزيد من الضغوط على الريال القطري وكذلك على الريال القطري بالدولار الأميركي سيؤدي إلى هبوط قياسي في الريال، مشيراً إلى أن المسؤولين القطريين لا يدركون حجم خطورة الموقف الراهن لاقتصاد بلادهم الذي يتهاوى بشكل متسارع يوم بعد يوم، حيث سيواجه صعوبات كبيرة تفوق توقعاتهم وسيعرضون بلادهم ومواطنيهم والمقيمين بقطر لمشكلات يصعب تحملها، خصوصا مع الوضع في الاعتبار أن الاقتصاد القطري من أقل اقتصاديات المنطقة تنوعا، فيندر أن تتواجد في الأسواق منتجات قطرية في حين أن بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها منتجات متعددة وصناعات متطورة تنتشر في أسواق المنطقة، بل ويتم تصديرها للعديد من دول العالم.

وأضاف مسلم انه من المؤكد عند فك الارتباط بين الريال القطري والدولار سيشهد التصنيف الائتماني لقطر مزيدا من الانخفاض على المستوى الدولي بعد أن خفضت المؤسسات العالمية التصنيف الائتماني لقطر عدة مرات خلال الفترة الأخيرة وضعته تحت احتياطيات قطر من الدولار. وأضافت: «ازداد الطلب كثيراً في قطر على الدولار بعد الأزمة بسبب رغبة العديد من المستثمرين تسييل استثماراتهم بسرعة والخروج بأموالهم خارج قطر، وهذا بالطبع أثر سلباً على سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار في الأسواق العالمية، ونعتقد أن نزوح ودائع غير المقيمين التي عبر عنها انخفاض حجم تلك الودائع بقيمة 4 مليارات دولار في يونيو الماضي، وهذه الصدمة تضع على الطاولة احتمالات عزوف أكبر من قبل المستثمرين عن وضع استثماراتهم داخل قطر، وهذا يعني استمرار تدفق الأموال خارج قطر وإن بنسب متفاوتة إلى حين التوصل إلى حلول بشأن هذه الأزمة».

إجراءات محدودة

وقال أحد المحللين المصرفيين إن باستطاعة قطر أن تطلب من مصارفها الحكومية شراء المزيد من الريال القطري أو رفع سعر الفائدة بين البنوك، ولكن حتى تأثير هذين الإجراءين سيكون محدوداً في أحسن حالاته، ويضيف: «كلما ازدادت فترة المقاطعة التي تواجهها قطر، ازداد نزوح أموال المقيمين الذين يشكلون 94٪ من القوى العاملة في قطر من النظام المصرفي هناك، وهذا قد يضطر قطر في النتيجة إلى فرض قيود مالية لمنع هجرة الأموال خارج هذه الدولة. إن فك ارتباط الريال القطري بالدولار سيؤدي إلى هجرة الأموال خارج قطر ورفع مستويات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة».

ضغوط السيولة

وأضاف الخبير المالي: «هنالك عامل مهم آخر وهو أن البنوك القطرية اعتمدت تاريخياً في عملياتها على التمويل من أسواق المال الأجنبية، ومع انخفاض تقييم قطر بحسب وكالات التصنيف الائتماني ستزداد جداً صعوبة الوصول إلى تمويل خارجي، ناهيك عن ارتفاع تكلفة ذلك التمويل في حال الوصول إليه، إن سيناريو فك ارتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي وارد جداً والذي سيؤدي إلى استمرار انخفاض الريال القطري وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم بشكل كبير».

ضغوط

وقال المحلل المالي والخبير الاقتصادي، عمرو حسين، إن احتمالات فك ربط الريال القطري بالدولار الأميركي واردة بقوة على ضوء الأوضاع الصعبة في الدوحة وقيام كبرى المؤسسات العالمية بخفض التصنيف الائتماني للاقتصاد، وهو ما وضع مزيدا من الضغوط على الريال في الأسواق الآجلة.

وشأنها شأن معظم دول الخليج، تربط قطر عملتها بالدولار الأميركي مما يضطر بنكها المركزي إلى محاكاة قرارات سعر الفائدة التي يتخذها مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

مخاطر

وأضاف حسين، لـ«البيان»، إن فك ارتباط الريال بالدولار سيكون أمراً بالغ الخطورة ومن أخطر تداعيات المقاطعة، منوها إلى أن التأثير الأكبر على الاقتصاد القطري سيكون في قطاع الخدمات المالية والمصارف، إذ سيتسبب في ضعف ثقة المودعين بالبنوك، وهو ما قد يدفعهم إلى سحب ودائعهم ومزيد من النزوح للتدفقات المالية. والريال القطري مرتبط بالدولار الأميركي منذ العام 1982، بعد تثبيت مصرف قطر المركزي سعر الدولار عند مستوى 3,64 ريالات، فيما تتعامل البنوك المحلية ومحلات الصرافة بسعر الصرف الذي حدده «المركزي» مع إضافة هامش صغير في حدود 0,24٪.

ضعف

وأكد حسين أن فك الارتباط سيؤدي إلى تغير السياسة النقدية في قطر لأن العملة تعتمد على قوة الاقتصاد وضعفه، مشيراً إلى اهتزاز الاقتصاد القطري وتأثره بشدة على وقع المقاطعة الحالية، وبالتالي ستتراجع قيمة العملة وتتراجع معها القدرة الشرائية ويرتفع التضخم وتتراجع الاستثمارات الخارجية، حيث يمثل الارتباط في هذه الحالة عامل ضمان بعدم التعرض لمخاطر أسعار الصرف.

وأوضح أن قطر تعتمد على الاستيراد في كل ما تحتاجه تقريباً من الخارج، وبالتالي فإن فك الارتباط مع الدولار من شأنه زيادة فاتورة الاستيراد، لأن أي منتجات مستوردة مثل السيارات سترتفع أسعارها ما يسبب زيادة التضخم، وبالتالي رفع أسعار الفائدة لتقليصه.

وارتفع التضخم في قطر إلى 0,8٪ على أساس سنوي في يونيو من 0,1٪ في مايو مع ارتفاع تكاليف بعض الواردات بعد إغلاق المعابر كافة.

ظروف صعبة

في سياق متصل، ذكر تقرير لشركة الوطني للاستثمار، الذراع البحثية لبنك الكويت الوطني، أن الريال القطري يتعرض لضغوط كبيرة في الأسواق الآجلة مع تزايد التكهنات المتعلقة بأن المقاطعة المالية الكلية من دول الجوار لقطر قد تؤدي إلى رحيل التدفقات المالية وتشديد ظروف الائتمان وإجبار القطريين على التخلي عن ربط الريال القطري بالدولار الأميركي.

وكان الريال القطري قد كسر حاجز ربطه بالدولار وتحرك قبل أسابيع على انخفاض يصل إلى 4٪ عند 3,7838 ريالات للدولار رغم لجوء الدوحة إلى تسييل الكثير من الأصول السيادية للحفاظ على استقرار عملتها ومعالجة نقص السيولة في المصارف القطرية.

وأوضح التقرير أن الكلفة السياسية والاقتصادية لفك ارتباط الريال القطري بالدولار ستؤدي إلى تقزيم أي منفعة مستقبلية تصب في صالح قطر.

كوميرز بنك

وقال مسؤول في كوميرز بنك الألماني إنه كلما طال أمد المقاطعة التي فرضتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر من ناحية على دولة قطر، زاد الخطر على ارتباط الريال القطري بالدولار، لأن البنك المركزي القطري تدخل من أجل انقاذ العملة القطرية من التراجع وبالتالي فقد الكثير من العملات الأجنبية. وإذا تراجعت الاحتياطيات الأجنبية لدى قطر البالغة نحو 33 مليار دولار، سوف يشعر المستثمرون بالقلق بشأن إمكانية استمرار الارتباط بين الريال القطري والدولار على المدى الطويل. وإذا تم فك الارتباط بين الدولار والريال سوف تنهار ثقة المستثمرين.

وقال لوتز كاربوفيتز المحلل في كوميرز بنك في تصريحات لوكالة بلومبرغ إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه قطر الدولة الخليجية الصغيرة يحتمل أن تتفاقم مع مرور الوقت.

وأضاف أن العزلة القطرية تعني انه ليس أمامها إلا استخدام المياه الإيرانية لنقل وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وسوف يؤثر ذلك على الصادرات.

وعلى البنوك المركزية توفير حاجة الدولة من العملات الأجنبية، لكن في حالة قطر فإن هذا الأمر ليس مضموناً، لأن احتياطيات قطر من العملة الأجنبية لا تصل إلى ربع المعروض النقدي لديها. والأكثر من ذلك أن المصرف المركزي القطري عليه أن يحافظ على مستوى سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، لكنه يمكنه أن يقرر مدى مبيعات الدولار. في هذا تناقض واضح، ويعني أن النظام القطري في تركيبه ليس لديه قوة ائتمانية بحد ذاته. وليس مصادفة أن محافظ البنك المركزي القطري عبد الله بن سعود آل ثاني صرح بأن الاحتياطي الأجنبي يبلغ 340 مليار دولار، وأدخل الأصول الخارجية ضمن الاحتياطي. وإذا باع صندوق الاستثمارات السيادي القطري أصولاً لتوفير سيولة إضافية للبنك المركزي، فإن الإشارة السلبية الموجهة إلى السوق سوف تعني مشكلات كبيرة. وفي هذه الحالة سوف يرتفع الضغط على العملة المحلية القطرية لتتراجع. وهذا يؤشر إلى فك ارتباط بين الريال القطري والدولار نتيجة تراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية، ومزيداً من التدهور في وضع العملة الأجنبية. وعلى المدى الطويل لن تستطيع قطر أن تصمد أمام المقاطعة.

القطري لا يستثمر في عقارات بلده وسط تراجع السوق 80٪

■ دبي - البيان

يتعرض السوق العقاري في قطر إلى ضغوط عالية منذ العام الماضي لكن حدة تلك الضغوط زادت بقوة بعدما قاطعتها السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر اقتصادياً وسياسياً. ولا يبدو الطريق سالكاً أمام تلك السوق في ظل استمرار المقاطعة وعزوف المواطن القطري عن الاستثمار في عقارات بلده والتوجه إلى أوروبا وتحديداً إلى فرنسا ولندن. ما يزيد من قتامة المشهد العقاري الذي يستحق وصف (الركود) بجدارة، الأحاديث الدائرة في أروقة السوق القطري من احتمال فصل العملة القطرية عن الدولار فيما يشبه الهروب إلى الأمام لكنه في واقع الحال سيكون المسمار الأخير في نعش الاقتصاد القطري الذي يئن وينزف على وقع إجراءات المقاطعة. كانت إزدان القابضة تحدثت عن تراجع الصفقات في السوق العقاري القطري بنسبة 80٪ وفي سوق البناء على أساس أسبوعي أواخر العام الماضي وهو ما تطور ليصبح تراجعاً على أساس شهري. ليصبح في طريقه لاختفاء الصفقات العقارية من السوق القطري في حال فك ربط العملة القطرية بالدولار ما يقود إلى تدهور دراماتيكي في ما كانت توصف ذات يوم بـ (جاذبية السوق العقاري القطري). وبحسب مراقبين فإن الأوضاع الاقتصادية وتراجع أداء البنوك في تقديم القروض للمستثمرين، من جهة وتعثر تنفيذ المشاريع العقارية بسبب نقص تدفق المواد الأولية للبناء على خلفية غلق الحدود السعودية البرية وهي المنفذ الوحيد لمرورها براً تقود القطاع العقاري القطري إلى الهاوية بحلول نهاية العام الجاري أو بداية العام المقبل. ولا ينسى المراقبون الآثار التي ترتبها تكلفة أسعار الطاقة على اقتصاد قطر المتهالك وتجلى ذلك بتقليص المشروعات والنفقات، ما زاد من إرباك السوق العقارية لتكون في صدارة المهزومين بسبب المقاطعة الاقتصادية والسياسية.

■ قتامة المشهد العقاري في قطر تستحق وصف «الركود» بجدارة | أرشيفية

ويتوقع أحد الخبراء توقفاً شاملاً في الطلب على العقارات خلال الربع الأخير من العام الجاري أو فور تطبيق سيناريو فك ارتباط العملة بالدولار. ويرى خبير آخر أن الدوحة بدأت بالفعل التخلص من أعباء المشروعات العقارية الضخمة عبر الاكتفاء بالمشروعات المنجزة قبل المقاطعة وكانت من نتائجه السيئة على ملاك العقارات تراجع متوسط سعر المتر المربع في المناطق النشيطة إلى أقل من 30 ريالاً قطرياً بعدما كان قبل المقاطعة يدور 180 و200 ريال قطري. احتمال فصل الريال القطري عن الدولار وربطه بسلة عملات واحتمال قيام (الفيفا) بسحب بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 سيفجر الأوضاع الاقتصادية في قطر عموماً وفي السوق العقاري القطري خصوصاً لأن المعروض العقاري الذي يرتبط باستضافة كأس العالم مخيف ولن ينفع لعلاجه أية حلول.